

ون

كرة



96
T96

ورد

ال

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT







مذكرة

بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية

من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٨ م

للأمير

عمر طوسون

سنة ١٣٦١ هـ — ١٩٤٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذه المذكرة تتضمن ما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية في سنة ١٩١٨ م حين بدأت الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها وذلك للمطالبة بحقوق البلاد وإعادة استقلالها وحريتها وغير ذلك مما يتعلق بقضيتنا المصرية العادلة . ونحن لا نحسب أنفسنا إزاء هذا الواجب المقدس إلا مليونين بعض ما افترضه علينا هذا الوطن العزيز الذي مهما بذلنا في سبيله من جهد فلن نستطيع أن نوفيه شيئا من حقوقه الواجبة .

ولما كان الكثير من أصدقائنا قد رغبوا إلينا أن نطبع مذكرتنا هذه ووعدناهم بذلك فأننا نبادر اليوم الى نشرها لإنجازا لوعدنا وحباً في اطلاع الجمهور عليها راجين أن نكون قد تحررنا الحقيقة فيما كتبنا .

والله المسئول أن يمنحنا الزهو ويعصمنا من الزلل

عمر طوسون

مذكرة

بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية

من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٨

فكرة تأليف وفد للسفر الى الخارج والمطالبة بحقوق البلاد

إن فكرة إرسال وفد رسمي للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح الذي أزمع عقده في نهاية الحرب العالمية الاولى قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة في ٨ يناير سنة ١٩١٨ تلك المبادئ التي تمنح الحق لكل أمة صغرت أو كبرت في تقرير مصيرها واختيار الحكم الذي يرضيها سواء أكانت نهاية الحرب لصالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم ، إذ في الحالة الأولى كان الغرض التخلص من الاحتلال الانكليزي وفي الحالة الثانية منع احتلال البلاد من إحدى الدول الغالبة .

ولما كانت مسألة مصر بناء على هذا الاعتبار مسألة دولية وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها وأن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج الى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر حتى لا يأتي يوم انعقاده إلا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقد دفعنا ذلك الى التكلم فى أول الأمر مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنها فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه .

ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا إلا فى الحفلة التى أقامها المرحوم رشدى باشا فى ليلة ٩ اكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان استفان احتفالا بعيده جلوس المغفور له الملك فؤاد الاول وذلك قبل الهدنة والصلح لأن هذا التاريخ كانت قد بدأت فيه نهاية الحرب . وفى تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح وأنه يحسن بمصر أن تفكر فى ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر فاستحسن الفكرة ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته الى القاهرة وأن يخبرنا بالنتيجة .

هذا هو ملخص الحديث الذى دار بيننا وبين سعد باشا

في الليلة المذكورة وهو لم يكن طويلا لضيق الوقت واحتشاد المدعوين في الحفلة .

وبعد هذه المقابلة تقابلنا مع سعد باشا في حفلة شاي أقامها السير ريجنالد ونجيت المندوب السامي البريطاني يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ تكريما لعظيمة السلطان فؤاد الاول في منزل مدام زرفوداكي الذي كان مركزا لدار الحماية البريطانية بياكوس رمل اسكندرية فسألناه عما فعله فأجابنا بأنه تكلم مع أصدقائه في المسألة المعهودة وأنهم استحسنوها وكان يود أن يتكلم معنا فيها طويلا ولكن مع الأسف لم يكن عنده وقت لذلك وأنه مسافر غدا الى القاهرة في قطار الساعة ٩ صباحا فقلنا له إننا مسافرون اليها ايضا في هذا القطار فاتفق ان يتقابل معنا في القطار المذكور ونتحدث معا في هذه المسألة الخطيرة .

وقد حصل فعلا فبعد قيام القطار من محطة سيدى جابر حضر سعد باشا الى ديواننا وتكلمنا معا في هذا المشروع وفي أثناء حديثنا قال عرضا ضمن كلام آخر ان المشروع يلزم له مائة الف جنيه وانه يشك في ان المصريين يدفعون مبلغا جسيما مثل هذا وان مثل شعراوى باشا يمكنه ان يدفع عشرة آلاف جنيه ولكنه يشك أيضا في ذلك . ثم انتقل الى كلام آخر . وفي

النهاية اتفقنا على ان نعقد اجتماعا مع آخرين للبحث في المشروع واذا منع هذا الاجتماع نرسل منشورا الى ممثلى الدول نخبرهم فيه بالمنع وبالمطالب التى نريدها .

والسبب الذى جعلنا لا نساير سعدا باشا فى حديث النقود هو اعتقادنا ان هذه المسألة ليست من شأننا نحن الاثنين وانما هى من شأن الاجتماع المزمع انعقاده فهو الذى يقرر ما يلزم عمله ويحدد المبلغ اللازم لنفقات ما يقرره وكيفية جمعه ، ومن جهة أخرى قد يقرر هذا الاجتماع عدم التدخل فى مثل هذه الامور . فاذا فرض أنه قرر هذا فلا يكون للنقود شأن أصلا . وعلى كل حال فأننا رأينا ان نتحدث فى النقود سابق لأوانه ولذلك أمسكنا عن التكلم فى هذا الموضوع .

وبعد ذلك عدنا الى الاسكندرية ولم يبلغنا أى خبر من سعد باشا ولكن سعييد باشا أبلغنا أنه سمع ان سعدا باشا ساع فى المشروع واقترح علينا أن نتوجه الى القاهرة لمقابلته . فسافرنا الى القاهرة يوم الهدنة أى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وزلنا فى فندق شبرد كمادتنا ورجونا المرحوم محمد محمود باشا تليفونيا للحضور لمقابلتنا وقد حضر وأخبرنا بأن سعدا باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك أخذوا موعدا من السير ريجنالد ونجيت لمقابلته يوم ١٣ نوفمبر والتحدث معه بشأن

مطالب البلد .

وبعد انصراف محمد محمود باشا أخبرنا سعدا باشا تليفونيا بأننا حضرنا من الاسكندرية لمقابلته واننا سنحضر عنده فأخبرنا انه منتظرنا فركبنا الى منزله . وقبل ان نتوجه اليه مررنا بمنزل المرحوم ابراهيم سعيد باشا لرد زيارة كان قد أداها اليها فوجدناه واخبرناه بأننا متوجهون الى سعد باشا بعد . فاستأذن منا في ان يحضر هو ايضا الى منزل سعد باشا فقبلنا ذلك بكل سرور وتوجهنا نحن أولا الى منزل سعد باشا ثم حضر ابراهيم سعيد باشا بعد ذلك فوجدنا عند سعد باشا على شعراوى باشا وبعد الكلام معه اتفقنا على ان نعقد اجتماعا عاما من اعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم في قصرنا بشبرا يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمباحثة فيما يلزم عمله في هذه المسألة وان لا بأس من ذهاب ثلاثتهم حسب اتفاقهم الى دار الحماية ومحادثتهم المندوب السامى فى الموضوع بصفة عامة جسا للنبض وعرض النتيجة على ذلك الاجتماع . وفى أثناء تحادثنا حضر عبد العزيز فهمى بك واشترك معنا فى هذا الحديث وقد كتب هو فى النهاية بيده صيغة الدعوة الى الاجتماع المذكور .

وفى اليوم الثانى سافرنا الى الاسكندرية وأعدنا تذاكر الدعوة لذلك الاجتماع وأرسلناها الى حضرات المدعوين اليه .

وهاك صورة الدعوة :

حضرة

نرجو أن تفضلوا بالحضور إلى سراينا بجزيرة
بدران بالقاهرة في يوم الثلاثاء الموافق ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨
الساعة ٣ افرنكي مساء للمشاورة فيما يجب علينا اتخاذه في الاحوال
الحاضرة لخدمة بلدنا بالطرق السامية المشروعة . وتقبلوا
فائق الاحترام م

الامضاء

عمر طوسون

وأنا بعد ذلك الخبز بأن الحكومة منعت الاجتماع
فأرسلنا الى حضرات المدعوين الخطاب الآتى نعلمهم فيه
بتأجيل الاجتماع وهاهو :

حضرة

مبعاد الاجتماع الذي تحرر عنه لحضرتكم وهو يوم الثلاثاء
المقبل تأجل واقبلوا تحياتنا م

الامضاء

عمر طوسون

١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨

وسافرنا على أثر ذلك الى القاهرة وتقابلنا مع المرحومين محمد سعيد باشا وأمين يحيى باشا وتداولنا معا . وكان قد بلغنا خبر بأن سعدا باشا يريد الانفراد بالمسألة ولربما هو الموعز الى الحكومة بابطال الاجتماع فلم نقابله ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ومن الاعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمله في منزل سعيد باشا في القاهرة . وبمدها حضر عندنا سعد باشا ونحن مجتمعون مع محمد سعيد باشا واسماعيل صدق باشا وحسن صبرى باشا وامين يحيى باشا ونقى مسألة الاشاعة التى كانت بلغتنا عن رغبته فى الانفراد . وتناول الحديث فى بدايته ضم الفريقين الى بعضهما ولكن هذا لم يتم حيث أخبرنا امين يحيى باشا فى اجتماع آخر مع الباشوات المذكورين بأنه مكلف من قبل عظمة السلطان فؤاد الاول بابلاغنا نحن شخصيا الكف عن هذه المسألة والعودة الى الاسكندرية . وعلى هذا انتهى الامر .

ما قاله المرحوم احمد شفيق باشا

عنه تأليف الوفد

وقد تكلم المرحوم احمد شفيق باشا بالصفحات من ١٤٤ الى ١٥١ من الجزء الاول من مؤلفه (حوليات مصر السياسية)

عن فكرة تأليف الوفد المصرى وذكر فى هذا الموضوع ثلاث روايات مختلفة وما جاء فى الرواية الاولى وهى الخاصة بنا ملخص عن تفصيلات كان قد طلبها منا فى هذا الخصوص لنشرها فى كتابه المذكور . واليك ما جاء به فى هذا الصدد :

« من هو أبو الوفد - كانت خواطر الامة أثناء الحرب نائرة والنفوس جائشة بتامس منفذ للنجاة من الضغط الشديد الذى كانت السلطة العسكرية الانكليزية لا تفتأ توقعه على الافراد والجماعات .

ففكر المغفور له السلطان حسين كامل فى أن يكتب خطابا يوجهه الى صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى رأسا يسأله فيه حل المسألة المصرية بما يرضى الامة . وعهد الى صاحب الدولة رشدى باشا بتهيئة مشروع هذا الكتاب . ولكن مرض السلطان ووفاته حالا دون إنفاذ المشروع .

ثم زاد فى تقوية هذه الروح فى الامة واشغال نيران الشوق لاختطاط خطة لمطالبة الانكليز برد (الوديعة التى أخذتها الحكومة البريطانية تحت يدها لسكان القطر) ما نشر من مبادئ الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكى التى أعلنت فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ . تلك

المبادئ التي تمنح الحق لكل أمة صغرت أو كبرت في تقرير مصيرها واختيار الحكم الذي يرضيها . ثم ساد الاعتقاد بعد ذلك بأن البلاد لابد واصله الى غرضها عقب التصريح الذي أذاعته الحكومتان الانجليزية والفرنسية بشأن البلاد المحررة .

ولقد اختلفت الروايات في تعيين من الذي فكر بادىء الأمر في مطالبة الانكليز جديا برد حقوق مصر بعد وفاة المرحوم السلطان حسين . ومن الذي فكر في تأليف الوفد .

ففي رواية أن الأمير عمر طوسون هو الذي بدأ يجول بخاطره ذلك الامر منذ أعلنت مبادئ الدكتور ولسن . سواء أكانت نهاية الحرب تكون في صالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم . ولما كان هذا الموضوع الهام في حاجة الى الدرس والتمحيص قبل انتهاء الحرب حتى لا يأتي يوم انعدام مؤتمر الصلح إلا والبلاد مستعدة للمطالبة أمامه بحقوقها كاملة باعتبار أن المسألة المصرية دولية ليس لدولة أن تنفرد بالنظر فيها دون سواها فاتح سموه دولة محمد سعيد باشا فيما يجول بخاطره فاتفقا على اشراك سعد باشا معهما لبحث الموضوع .

وفي رواية أخرى أن سعد باشا ومحمد محمود باشا اشترا كهما

مع بعض أساطين حزب الأئمة شعراوى باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك كانوا يتباحثون هم كذلك فى هذه المسألة . وأن محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك اجتمعا لدى سعد زغلول باشا بعزبته فى أواخر شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ وتذاكروا مليا فى الكيفية التى يطالبون بها الانكليز برد حقوق البلاد . وانهم حين عودتهم قابلوا ابراهيم الهلباوى بك بالقطار ففصّلوا فيه ما كانوا يتباحثون فيه وكلفوه بنشر الفكره بين المحامين .

وهناك رواية ثالثة مؤداها أن صاحب الدولة حسين رشدى باشا وهو المسئول أكثر ممن عداه عن استرداد الوديعة التى تلقى الوعد بردها رأى من الانكليز عدم استعداد لانجاز ما وعدوا ففاتح زميله صاحب المعالي (الدولة) عدلى يكن باشا فى الأمر فاتفقا على مخاطبة من يشقان بهم من رجالات الأئمة فأخذ رشدى باشا يستظهر بهم ويحضهم على القيام بمطالبة الانكليز بحقوق البلاد . ويقال إنه كان يستدعيهم اليه بواسطة سكرتيره فردا فردا وباسم غير اسمه حتى لا يلفت نظر السلطة العسكرية الى اجتماعاته بهم جميعا . ثم يتباحث مع كل منهم على حدة فى كيفية هذه المطالبة . وكان أول من خطب سعد زغلول باشا ثم إخوانه عبد العزيز فهمى

بك وعلى شعراوى باشا واحمد لطفى السيد بك . ولم تتمكن من معرفة تاريخ هذه المقابلات . فرأى دولته من البعض ترددا من خشية غطسة السلطة العسكرية وبخاصة في ذلك الوقت الذى كانت فيه وطأة الاحكام العرفية قد اشتدت . ولكن تشجيع رشدى باشا . وحشـه الجماعة . وابداء استعداده لتضحية كل شىء فى سبيل الذود عنهم حمل هذا البعض على الثبات ثم على الاقدام .

وكانت الفكرة السائدة إذ ذاك هى الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الانكياز .

وحدث يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ أن أقام دولة رشدى باشا وليمة عشاء رسمية بكازينو (سان استفان) بمناسبة عيد جلوس عظمة السلطان . وكان الأمراء والوزراء وكبار القوم مدعوين إلى هذه الوليمة . فقـاتح الأمير عمر سعد باشا فى الامر لمـاله من الصفة النيابية حيث كان وكيلـا منتخبا للجمعية التشريعية . ولما يهد فيه من الجراءة والقدرة على المناقشة ولتوفر قوة الامتناع لديه . فلم يشأ سعد باشا أن يتوسع معه بل وعده بعرض الفكرة على أصدقائه عند عودته إلى القاهرة .

ثم اجتمعنا مرة ثانية في ٢٣ أكتوبر بدار الحماية برمل الاسكندرية حيث كان السير ريجنالد ونجيت القومسيو العالي البريطاني أقام حفلة شاي . فلم يكن الموقف والوقت ليسمحاً لهما بالتحدث فيما تم . وفي صباح اليوم التالي تقابلنا بالقطار الذاهب إلى القاهرة فبتسطا في الحديث واتفقنا على طريقة تنفيذ الفكرة . بأن يذهب جماعة الى أوروبا للمطالبة أمام المؤتمر بحقوق البلاد . وأن يقيم اجتماع من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والأعيان للمشاورة في الامر . فان حالت السلطة دون تنفيذ ذلك كتبوا منشورا بمطالب الأمة وأبلغوه الى وكلاء الدول السياسيين بمصر .

فلمّح سعد باشا أثناء الحديث عرضا للأمير بأن تنفيذ هذا المشروع يستلزم نحو مائة الف جنيه . فلم يسايره سموه في حديث المال لاعتقاده أن هذه المسألة متعلقة بقرار الاجتماع المزمع انعقاده .

توالت بعد ذلك اجتماعات سعد باشا باخوانه . وكان أهم موضوع يتباحثون فيه هو تدبير المال اللازم للمشروع ولما كان جل اعتمادهم في ذلك على الأمير والامير لم يصدر منه تصريح في هذا الشأن اعتمدوا في النهاية على أنفسهم

وعلى المرحوم على شعراوى باشا الذى أعلن استعدادده لدفع عشرة آلاف جنيهه . حتى انه لما فاتح أحدهم رشدى باشا في هذا الموضوع وسأل دولته عن كيفية تدبير المال اللازم أجابه بقوله انهم على استعداد لذلك .

وفي يوم ١١ نوفمبر يوم أن عقدت الهدنة العامة طلب سعد باشا واثنتان من اخوانه وهما على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك مقابلة القومسيير العالى البريطانى كما أسلفنا . فلما سمع الأمير بالنسبأ أسرع بالحضور الى القاهرة لمقابلة سعد باشا . فقابله وكان مجتمعا باخوانه في داره . فلم يخف عليه سعد باشا جليلة الواقع بل صرح له بأن القومسيير العالى البريطانى ضرب لهم فعلا موعدا لمقابلته في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر . فسأله الأمير عما إذا كان هو وأصحابه يرغبون في الانفراد بالعمل أم هم يقبلونه معهم . فأظهروا استعدادهم لقبول اشتراك سموه معهم رغمًا عن الملاحظات التى كانت تجول بخاطرهم حول هذه النقطة . حيث كان استقر رأيهم فيما بينهم على أن ينفق كل واحد منهم على نفسه حتى لا يحتاجوا لمعونة من الخارج .

وكانت نتيجة مفاوضة الأمير معهم في هذا الاجتماع أن

لا بأس من الذهاب الى دار الحماية على أن تكون المحادثة بينهم وبين القومسير العالى البريطانى بصفة عامة جسا للنقض حتى لا تخرج القضية المصرية عن دوليتها . ثم يعقد الاجتماع العام الذى سبق الاتفاق عليه بقصر الأمير بشبرا فى ١٩ نوفمبر للمباحثة فيما ينبغى عمله حيال هذا الامر الخطير .

ومن ثم عاد سموه إلى الاسكندرية يهتم بإرسال الدعوة إلى هذا الاجتماع . وأرسلها بالفعل . وقد قيل ان سعد باشا واخوانه لما كانوا لا يأتون بعمل أو بحركة إلا بعد استشارة دولة رشدى باشا أظهروا لدولته أنهم يفضلون لو ظلت الهيئة التى تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبية لا أثر لذى جاء فيها . فبينما كان الأمير منهمكا فى إرسال الدعوة للاجتماع إذ فاجأه رشدى باشا بمخاطبته تليفونيا من القاهرة يبلغه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع . فحضر سموه إلى القاهرة وأكد له الوزير قرار الحكومة . وعلى ذلك أوقف الاجتماع .

فطن الأمير إلى المناورة . وشعر باليأس التى تسعى لاقصائه عن الجماعة فولى وجهه شطر فكرة أخرى . واجتمع بدار محمد سعيد باشا بقصر الدوبارة مع اسماعيل صدقى باشا وحسن صبرى بك ومحمد عبد الخالق مذكور باشا وعلى

المنزلاوى بك والاستاذ زكى على وآخرين من الحزب الوطنى وغيرهم وتشاوروا فيما بينهم فى تأليف هيئة تسعى لتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال . فرأى هؤلاء أن من المصلحة ضم سعد باشا وأصدقائه اليهم . فبعد المداولة قرر المجتمعون تفويض الأمر لسمو الامير ومعه محمد سعيد باشا واسماعيل صدق باشا وأمين يحيى باشا وحسن صبرى بك لمراجعة سعد باشا فى توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة . فاجتمع هؤلاء فى اليوم التالى بفندق شبرد حيث خاطب الامير سعد باشا تليفونيا وطلب اليه مقابلته . وكان حينذاك سعد باشا مجتمعاً باخوانه فى داره فهرع ملبياً الطلب . ولكن محمد محمود باشا كان يعلم بوجود محمد سعيد باشا مع الأمير فخشى أن يرشحه سموه لرياسة الجماعة . فترك اخوانه وأسرع باللاحاق بسعد باشا قبل مبارحته الدار وقال له ما معناه : « إياك وقبول رياسة أحد سواك . فانك أنت الرئيس » .

وهكذا تولى سعد باشا الرياسة . فلما وصل وقابل الامير وذاكره سموه فى الانضمام اليهم وعده باستشارة أصدقائه فى ذلك وانصرف .

فلما علم الاخوان أن الأمير عمر يسعى فى تأليف هيئة سواهم من أعضاء الحزب الوطنى وغيرهم وخشوا الانقسام أفهم

سعد باشا الأمير أن من صالح القضية المصرية أن تبقى هيئة الوفد محافظة على صفتها الشعبية . وفي الوقت نفسه أرضى الذين كانوا يلوذون بسموه ويعينونه على إنفاذ مشروعه . وبعد المداولة تقرّر عقد جلسة في مساء اليوم المذكور بدار محمد سعيد باشا . فلما عاد سعد باشا الى إخوانه وعرض عليهم شروط الأمير وفريقه لم يقبلوا بعضها .

وحدث أن اجتمع سموه بعد ظهر ذلك اليوم ومعه محمد سعيد باشا باسما عيل صدق باشا وأمين يحيى باشا في فندق شبرد . وكان للأخير تردد على القصر السلطاني فعرّفهم أن عظمة السلطان يرى أن يترك الأمير الاشتغال بالقضية المصرية وأن يسافر من فوره الى الاسكندرية . فلم يسع الأمير إلا أن يصدع بالأمر « ١٠ هـ

* * *

هذا ما قاله المرحوم احمد شفيق باشا عن تأليف الوفد المصري ونحن نعلق على ما جاء فيه فنقول بصدد الرواية الثانية إن سعدا باشا لم يفتأ نحنا في مقابلتنا له الاولى التي اقترحنا فيها عليه فكرة إرسال وفد من مصر الى مؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق البلاد في مثل هذه الفكرة مطلقا ولا في المرات التي تقابلنا فيها معه بعد ذلك . فلو كان قد فكر فيها قبلنا فلماذا لم

يفتحنا فيها عند مقابلتنا له المرة الاولى فى ليلة ٩ اكتوبر
بكازينو سان استفان وفى المرة الثانية يوم ٢٣ من هذا الشهر .
وفى المرة الثالثة يوم ٢٤ منه اثناء الحديث الطويل الذى دار
بيننا وبينه فى ديواننا بالقطار المسافر الى القاهرة فى ذلك اليوم
وقد استمر هذا الحديث من محطة سيدى جابر إلى محطة القاهرة .
وفى المرة الرابعة فى الاجتماع الذى اجتمعنا فيه بمنزله معه
ومع شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك وابراهيم سعيد باشا .
ففى جميع هذه المقابلات لم نسمع من سعد باشا أى كلمة أو
إشارة تدل على صحة هذه الرواية . كما أننا لم نسمع من محمد
محمود باشا أن هذه الفكرة قامت فى بعض الرؤوس من
قبل عندما قابلناه فى فندق شبرد يوم ١١ نوفمبر وأخبرنا
بأن سعدا باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك
متوجهون الى دار الحماية يوم ١٣ من ذلك الشهر .

أما عن الرواية الثالثة الخاصة بالمرحوم رشدى باشا فلم نسمع
بها قبل قراءتها فى كتاب شفيق باشا الآنف الذكر .

ما جاء في مذكرات المرحوم سعد باشا عنه تأليف الوفد

والآن نذكر لك بعض مقتطفات من مذكرات المرحوم سعد باشا في شأن فكرة تكوين الوفد وقد ذكرها حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا في خطبته التي ألقاها في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني في يوم الأربعاء ٩ يناير سنة ١٩٣٥ ونشرتها جريدة الاهرام في اليوم التالي . وهكـ نصوصها كما وردت في هذه الخطبة : —

قال معالي مكرم باشا :

« أيها السادة — قلت في مستهل كلامي إن الوفد بدأ بمجرد فكرة بين بعض المفكرين ثم اعتنق الشعب هذه الفكرة فتطورت الى عاطفة وانتقلت بذلك الفكرة من الرؤوس الى النفوس .

ولم اكن أدري أنني فيما قلته قد استعرت تعبيراً يكاد يكون حريفاً للزعيم الخالد الذكر سعد صاحب الفكرة وزعيمها فقد رجعت إلى مذكراته رحمه الله فوجدت فيها

الإشارة الأولى الى فكرة تكوين الوفد تحت عنوان (في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨) وفيها يقول ما يأتي حرفيا :

(ذهبت الى الاسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدي باشا التي أقامها احتفالا بجلبوس عظمة السلطان على أريكة مصر . . ثم قابلني البرنس عمر وقال إنني أفكر في أن يقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها في مؤتمر الصلح فقلت فكرة جميلة قامت في بعض الرؤوس من قبل وقد آن الآن أوانها فقال تأمل فيها وانظر من يساعد عليها ثم انصرف كل منا عن صاحبه) .

(فكرة جميلة قامت في بعض الرؤوس من قبل) تلك عبارة سعد يشير بها إلى الفكرة التي بدت له ولبعض اخوانه عن تكوين الوفد المصري .

ولكنها لم ترد على أن تكون فكرة وفكرة حائرة ككل فكرة في نشأتها ولذلك ترى سعدا يشير في مذكراته في اليوم التالي الى احتمال صرف النظر مؤقتا عن فكرة السفر لعدم الاهتمام الى طريقة اليه ثم لا يكاد يمر يوم حتى يعود الى توكيدها والسعى إلى تحقيقها قائلا :

(وسافرت في الغد بعد الظهر الى مصر فتلاقيت مع

عدلى وتكلم معى فى تلك المسألة ورأينا الأوفق توسيط قنصل
أمريكا وفتح رشدى هذا القنصل فلم يجد عنده استعدادا لتأييد
المسمى وقال ليس هناك إلا واحد من طريقين إما أن تطلب
تركيا استقلال مصر بأن تقول إنها تركت إليها حقوقها وإما
الالتجاء الى الحكومة الانجليزية) .

إذن تلك عقبة أولى أن تذلل ولكن سعدا لا يكون
سعدا اذا أدركه الملل أو الفشل ولذلك تراه يشير فى مذكراته
فى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ الى أنه توجه الى الاسكندرية
فى يوم ٢٢ أكتوبر وتكلم مع سمو الأمير عمر طوسون
وبعض رجال الدولة فى الأمر - والى حضراتكم ما جاء فيها -
على لسان الزعيم الخالد نفسه : -

(توجهت اسكندرية يوم ٢٢ أكتوبر لحضور حفلة
شاي عمومية دعانى اليها السر ونجت معتمد بريطانيا وتقابلت
مع عدلى ومدحت ورشدى ومحمد سعيد والبرنس عمر وغيرهم . . .
وشتمت من عدلى راحة أن المشروع الذى عرضه علينا
رشدى لم يكن من بنات أفكار الاثنين وأنه لابد أن يكون
مشملا على سر ستكشفه الأيام ولقد اجتمعت بالأمير عمر
فى القطار من اسكندرية الى مصر وتكلمنا فى موضوعات
شتى وفهمت منه أنه يميل الى كتابة عريضة بعد انعقاد

مؤتمر الصلح بمطالب مصر الخ . .) .

إذن حتى الآن لا تزال الفكرة محل بحث وسعى ولكن
سعدا لم يكتف بهذه المساعي بل اعتمد جريا على عادته في
مواجهة الصعاب أن يواجه الأسد في عرينه فقرر هو وزملاؤه
زيارة المعتمد البريطاني للتكلم معه في وجوب سفر الوفد المصري
وتمت الزيارة في يوم ١٣ نوفمبر والى حضراتكم ما أثبتته سعد
في مذكراته بصدد هذا اليوم التاريخي العظيم : —

(فكان خطر ببالنا أن نزور السير ونجت ونعلمه
ضمنا بسفرنا ونسأله عن نية دولته في مصير مصر فحدد
لنا يوم الأربعاء ١٣ منه فذهبت مع على باشا شعراوي وعبد
العزیز بك فهمى وجرى لنا معه حديث طويل مبين في
ورقة أخرى مضمومة لأوراق الوفد) .

ذلك تعليق سعد رجل التاريخ على يوم من أيام التاريخ .
وهو تعليق بديع لأنه متواضع لا ادعاء فيه ولا دعاية .
والواقع أن العظماء يكتبون التاريخ بأعمالهم فلو أنهم وصفوه
بأقوالهم لكانوا ممثلين أكثر منهم عاملين .

كتب سعد ما تقدم في مذكراته بتاريخ ١٥ نوفمبر
سنة ١٩١٨ ولم يكن الوفد قد تم تكوينه وكان صاحب السمو

الأمير الجليل عمر طوسون يسعى في ذلك الوقت الى تكوين وفد من رجالات مصر فزار سعـدا في بيت الأمة وحادثه في هذا الصدد . واليكم ما كتبه الزعيم الخالد في مذكراته في ١٥ نوفمبر : —

(في يوم الاثنين الماضي ١١ منه حضر الأمير عمر طوسون وكان حاضرا ابراهيم باشا سعيـد ومحمد محمود باشا وعلى باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى وأبدى رغبته في عقد اجتماع للمذاكرة في حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدمة الآن . فوافقت على ذلك وكتبنا أسماء كثيرين من الذين ينبغي دعوتهم وكان هو يعارض في البعض ويملى البعض وبعد أن تم تعديد الأسماء التي يجب دعوتها كتبت صيغة الدعوة وأخذها الأمير لارسالها وحصل الاتفاق على أن يحدد يوم الانضمام إما يوم الثلاث القادم أو يوم الأربع وأن الأمير يشرف قبله بيومين فيتناول الشاي مع الآخرين عندي ثم انصرف الأمير ليوزع أوراق الدعوة) .

يبد أنه في هذه الاثناء تدخل أهل سوء بالنميمة والدس بين سمو الأمير وسعد باشا فلم يكن من سعد رحمه الله إلا أنه واجه الأمر مواجهة واتخذ السبيل المباشر الى مقاومة الدسائين

الذين حاولوا الايقاع بين سمو الأمير وبينه وليس أبلغ في وصف نفسية سعد من سعد نفسه فقد جاء في مذكراته ما يأتي :-

(ورأيت أن أذهب الى الأمير عمر طوسون وأزيل من نفسه أثر تلك النائم فذهبت اليه ووجدت عنده محمد باشا سعيد واسماعيل باشا صدق وأمين باشا يحيى وبينت له الحقيقة في كل من تلك النائم بعد أن قلت له إنى رجل حر واعتبر الكذب أكبر جريمة فاذا أخطأت خطأ أرى الاعتراف به أوجب وأطلب السماح عنه لكنى لا أستحل الكذب بحال من الأحوال ، فأظهر الارتياح الى بيانى وقال : الآن ارتحت . فقلت : ان المشروع بين يديك ونحن مستعدون لسمع طلباتك وملحوظاتك فيه ورجو أن تبدى منها ما تشاء للنظر فيه . فقال : أفعّل ذلك بعد الاجتماع مع اخوانى والبحث معهم ثم أرسل اليك . ثم قلت لمحمد باشا سعيد : هذا شأن الأمير وما شأنك أنت في الغضب ولماذا ؟ فقال : إنى غضبت لغضب الأمير . قلت : وأى ارتباط بين غضبك وغضب الأمير ؟ قال : كيف لا أغضب لغضبه !

(قلت : أنت حر في ذلك ولكن بما أن الأمير قد أعلن رضاه فلا معنى للاستمرار في غضبك . وحصل أخذ ورد من

هذا القليل انتهى برضاه أيضا . . . وعند الانصراف قال لي
محمد باشا سعيد : إن هذه المأمورية إذا نجحت فأننا نقيم
لك تمثالا من الذهب . قلت : هذا التمثال يكون للبرنس .
وانصرفت) . ا هـ

* * *

ونعلق على ما جاء في الفقرة الأولى التي اقتطفها معالي مكرم
عبيد باشا من مذكرات المرحوم سعد باشا في هذا الصدد
بأنه عندما عرضنا على سعد باشا فكرة إرسال وفد إلى
مؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق مصر لم يقل لنا : « إن هذه الفكرة
قامت في بعض الرؤوس من قبل وقد آن الآن أوانها » .
واننا لم نسمع منه ذلك مطلقا في جميع المرات التي تقابلنا فيها
معه كما سبق لنا القول في تعليقنا بهذه المذكرة على كلام
المرحوم أحمد شفيق باشا عن تأليف الوفد . ونحن لا نريد
- معاذ الله - أن نعزو إلينا الفضل في ذلك فمهما بذلنا في سبيل
هذا الوطن العزيز فأننا لا نزال ولن نزال مدينين له مدى
الحياة . وغاية ما في الأمر أننا أردنا إثبات هذه الحقيقة .

حول القضية السياسية المصرية

بلاغ

صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الأمراء الموقعين عليه
بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٠ بصدد المطالبة بحقوق مصر

أبناء مصر مواطنينا الأعزاء

يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية إيداع مصير مصر بين
يدى من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى
ومرشده ألا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم
(محمد على الأول) ، وجمعت القدرة الالهية فى شخص
هذا البطل العظيم ، الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق
والولاء نحو مصر ، فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص
الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة مغمورة بنعمها ، فرض
الله علينا بذات خدمة مصر وإخواننا المصريين والسير على أثر
جدنا الأكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة
لبلائدنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين . وحيث أن الأمة
المصرية الشريفة التى هى سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد

قامت بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا اعظم منزلة نتفاخر بها
في العالم بأسره . وبما أنه لم تبق من جميع طبقات
أمتنا العزيزة طبقة إلا ونادت بأعظم صراحة وأجلى
بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة ، والحق فقد جئنا نحن
أولاد محمد على لا لنشارك أمتنا في أمانها ومقاصدها فقط
بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ونجعل أيدينا في أيديهم
حيث اننا لسنا إلا روحا واحدا حتى نكون جسما لا يجبر
وقوة لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا . نطالب بحقوق أمتنا .
نطالب بحقوقها الشرعية . نطالب باستقلال مصرنا استقلال تاما
مطلقا بلا قيد ولا شرط

كمال الدين حسين - عمر طوسون - محمد على ابراهيم -
يوسف كمال - اسماعيل داود - منصور داود

* * *

د

على بلاغ اللورد ألني الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩
وقد أرسل الى نخامته بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٠
موقعا عليه منا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء

بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها

نحو وطنها وعبرت عن أمانيتها طالبة الاستقلال التام لبلادها .
وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصرى برهان ساطع
قاطع على إخلاصه الذى لا يدع مجالا لأحد أن يتهمه بأنه
يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة . وفضلا
عن ذلك بما أن جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحادا
صادرا من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة
عن شعور حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو
الوطن . فعليه نقدم اليكم هذه المذكرة لنحيط جنابكم علما
بأننا لا نقصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة
المصرية بل ننضم إليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق
وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا

كمال الدين حسين - عمر طوسون - محمد على ابراهيم
يوسف كمال - اسماعيل داود - منصور داود

بلاغ

صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الأمراء الموقعين عليه
بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ على أثر نشر
مذكرة قواعد الاتفاق : (مشروع ملر) .

أصدرنا بلاغنا المعلوم الذي قوبل بمزيد الاستحسان من
جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في هذا
الوقت الخطير نبدي رأينا في مستقبل بلادنا الذي سميت فيه
كباقي أفراد الأمة التي نعتبر أنفسنا منها ونتشرف بالانتساب
إليها وهو أن مبادئنا التي ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير
وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك وأننا لا نبرر عقد
أى اتفاق يناق أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالاً
تاماً حقيقياً بلا قيد ولا شرط .

هذا هو رأينا في المسألة الخطيرة وللأمة الرأي الأعلى
فيها والله يهدينا جميعاً إلى الصواب

عمر طوسون - اسماعيل داود - سعيد داود - محمد علي إبراهيم

مريت

مع فضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان
حول مشروع ملنر وبلاغ حضرات أصحاب السمو الامراء بصدد
نشرته جريدة الاهرام في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠

قال فضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان :

لما كانت الأمة المصرية تحفظ لسمو الأمير الجليل عمر
طوسون آثاره النافعة في خدمة البلاد وتقدر
جهاده الصادق في سبيل تحقيق أمانى الوطن وتعترف له بالسبق
في سبيل المكرمات وتعزى المشروعات النافعة وكانت كل
دعوة تصدر من سموه تقابل من الأمة بالاهتمام اللائق
بمقامه الكريم ، كان لبلاغ حضرات أصحاب السمو الأمراء
الأخير حركة فكرية ظهرت أثرها على صفحات الجرائد أو
على ألسنة الخطباء وتناول بعض الكتاب البلاغ للنظر في
أسلوبه ومعناه وفي الظروف التي صدر فيها بعناية كبيرة
كادت تبعد بهم عن النظر في مشروع الاتفاق وتحول بعض
الجهود المهمة عن الاتجاه النافع .

ولما كنت اعتقد ما يعتقده كل مصرى من أن وفرة

إخلاص سمو الأمير وشغفه الزائد بأن تنال البلاد حقوقها كاملة هما اللذان حملاه على التقدم بهذا البلاغ الى الامة ، ورأيت بعض الناس قد بعدوا عن فهم المراد من هذا البلاغ ، انتهزت فرصة عودتي الى الاسكندرية والتشرف بزيارة سمو الامير فحدثت سموه فيما يقصده حضرات أصحاب السمو الأمراء من هذا البلاغ الذي فهم منه بعض الناس أنه قصد به التأثير في الرأي العام لجماله على خطة معينة . فأجابني - حفظه الله : « بأنه يقدر جهاد العاملين حق قدره وتسره نهضة الامة واحتفاظها بحقوقها ، وأنه وإن كان رأيه الخاص الذي يتمسك به كل المتمسك هو وجوب حصول البلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة ، فهو يحترم رأى الامة لأنه رأى الجماعة التي يتحتم احترام رأيها . وان بلاغ الأمراء إنما هو مجرد إبداء لرأيهم كأفراد مصريين يودون لأمتهم نهاية الكمال . وانه لا يقصد به التأثير في الرأي العام أو تحويل اتجاهه . وان كل رأى تراه الامة فهو يحترمه ويجله . وان شعاره سيظل دائماً النهوض بمصر والعمل لا بلاغها السعادة التي يجب أن يتمتع بها الشعب المصرى العريق . وان هذا المعنى هو الذى تشير اليه خاتمة بلاغنا حيث أسندنا الأمر فى النهاية الى الامة وجعلنا لها الكلمة العليا فى مشروع الاتفاق » .

فشكرت لسموه هذا الاخلاص السامى وتلك الغـيرة
المحمودة واستأذنته فى إذاعة هذا حتى يدرك جمهور الأمة الرمى
الحقيقى الذى قصد من هذا البلاغ فأذن سموه بذلك وأقره .

تلك هى العـاطفة الجليلة التى دعت حضرات أصحاب
السمو الامراء الى التقدم بابداء رأيهم الذى هو غاية الاخلاص
ونـهاية الرغبة الأكيدة فى خدمة البلاد مع احترام رأى
الجماعة والنزول على حكمها . وذلك مظهر من أجل مظاهر
الديموقراطية الصحيحة نضيفه مآثرة أخرى الى مآثرهم الخالدة .

فالى الشعب المصرى الناهض الذى يقـدر اخلاص العاملين
وجهاد المجاهدين قدره ، وإلى الامة المصرية الكريمة الراغبة
فى الحياة الحرة ، أعلن هذه الحقيقة الناصعة إحقاقا للحق وإزهاقا
للباطل ، سائلا المولى عز وجل أن ينجح مقاصدنا وأن يديم
هذا التساند والتعاقد بين الأمة وأمرائها العاملين الاحرار
وان يوفق الساعين لخلاص البلاد إلى أقوم سبيل . إنه
سميع مجيب .

احتجاج

على تصريح المستر تشرشل الوزير البريطاني
في خطابه الذي ألقاه في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢١

إنه لمناسبة ما صرح به المستر تشرشل في خطابه الذي
ألقاه في منشستر من أن الوقت لم يحن بعد لسحب الجيوش
البريطانية من القطر المصري لأن ذلك يدفع رعايا مصر
والاسكندرية الى القضاء على الجاليات الاوربية - قد
اجتمع لدينا جمهور من الاعيان والتجار والمحامين والاطباء
نائبين عن مدينة الاسكندرية للبحث في الحالة الحاضرة
ورأوا أنه :

حيث أن الذي أهاب بالمستر تشرشل إلى ذلك التصريح إنما
هي الحوادث التي جرت فجأة في بعض احياء مدينة
الاسكندرية دون غيرها من باقي مدن وقرى القطر المصري
التي يقطنها عدد كبير من الاجانب على اختلاف الطبقات ومع
ذلك فهؤلاء لم يسهم أحد بسوء وما زالوا يعاملون أحسن
معاملة وعائشين بين مواطنيهم المصريين على أتم وفاق ووثام
من قديم الزمن كما شهدوا بذلك هم أنفسهم بعد وقوع

الاضطرابات الأخيرة .

وحيث أننا لا نوافق أن يتخذ المستر تشرشل هذه الحوادث المحلية الفجائية حجة يركن إليها خلافا للوعود والعهود الرسمية المتكررة التي قطعها بريطانيـا العظمى باخلاء القطر المصرى ولتصريح نائبها السامى فى مصر فيما يتعلق بحـرية المخابرات . وحيث أن خطة المستر تشرشل هذه نظرا لكونه وزير المستعمرات تدل الدلالة الواضحة على نوايا الحكومة البريطانية وتجعل المخابرات مستحيلة لانها لا يمكن أن تؤدى إلى تحقيق أمانى المصريين الوطنية وإنالهم الاستقلال التام ،

فلذلك ، تقرر ما يأتى : —

أولا — الاحتجاج على تصريحات المستر تشرشل .

ثانيا — عدم الموافقة مطلقا على الدخول فى المخابرات .

ثالثا — تبليغ هذا القرار لعظمة السلطان ولحضرات رئيسى الوزارتين المصرية والبريطانية ولنائب الملك والصحافة الوطنية والانجليزية م

عمر طوسون

رد

حضرات أصحاب السمو الامراء
على تصريحات الأُمير ابراهيم حامى
التي نشرت فى الجرائد فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١

نحن أعضاء أسرة محمد على قد اطلعنا بمزيد الأسف على
ما نشرته الجرائد نقلا عن جريدة التيمس تلك العبارة المنسوبة
الى أحدنا الأُمير ابراهيم حامى فقد جئنا بهذا نعرب عن أسفنا
العظيم على ما وقع منه واستيائنا الشديد مما كتبته . ونحن نكرر
بمزيد الفخر تضامننا مع باقى طبقات الامة المصرية فى أمانهم
القومية - حقق الله الآمال

٢١ مارس سنة ١٩٢١

كمال الدين حسين - عمر طوسون - عزيز حسن -
على فاضل - عثمان فاضل - يوسف كمال - اسماعيل داود -
عباس ابراهيم حليم - منصور داود - عادل طوسون -
عمر حليم - سعيد داود - محمد على ابراهيم - سعيد طوسون -
حسن طوسون .

اقتراع

بشأن اختلاف الآراء في موضوع المفاوضات مع بريطانيا
نشرته الجرائد المصرية يوم أول مايو سنة ١٩٢١

الآن وقد اختلف مفـكـرو الأمة وزعمـاؤها في الرأي
اختلافاً بيننا لا نأمن عاقبته ، وإن كان الى هذه الساعة لم يخرج عن
حد الجدال بالتى هي أحسن ، يجب أن نحصر تشعب الآراء في
دائرة الشورى التى شرعها الله وأجمع عليها العقلاء ووضع أنظمتها
المتشرعون لتكون نبراساً نهتدى به الى الصواب وليظهر الحق
بتأييد الأغلبية له وانحياز الأكثرية اليه . إذ ليس فى الاتفاق على
رأى واحد مطمع لأمة من الأمم فى مثل مسائلنا الحاضرة ولا
فى ترك الخلاف يتفاقم بدون معالجته بهذا الدواء الناجع إلا
الشر المستطير .

على أننا لسنا حتى الساعة مع المتشائمين من جراء هذا
الاختلاف بل بالعكس نرى من خلاله صفوف الأمة تزداد تماسكاً
وقوة وراء المطالب الاقدس للوطن العزيز . ولكن ليس معنى
ذلك ترك الخلاف يتشعب وتعدد الآراء يلقي على جمال اتحادنا
حجاباً كثيفاً . فإذا لم نحل هذه العقدة بالاتفاق فى أقرب وقت

وجب تحكيم الأمة والبت في الأمر برأيها الذي هو رأى أكثرية الذين ينوبون عنها فإن الأمة هي صاحبة الحق وحدها . والوفد والوزارة الحاضرة اذا قلنا انها يمثلان الأمة في صورة مصغرة لكنهما لم يتفقا فيجب الرجوع اليها . والرأى في تحكيم الأمة في الخلاف الحاضر وكل خلاف يستجد في المستقبل في القضية المصرية أن تشكل جمعية وطنية (بالانتخاب) في الحال من أوسع دائرة حتى أن عموم طبقات الأمة تكون ممثلة فيها تمثيلا صحيحا فتوجد بذلك هيئة عالية المقام تكون كلمتها المسموعة وقولها الفصل فوق كل خلاف بين الاحزاب والافراد . وبعد تشكيلها تنعقد تحت رئاسة رئيس تنتخبه ثم تعرض عليها مسألة المفاوضات فتقرر أ تدخلها أم لا . واذا قررت هذه الجمعية الوطنية العليا مسألة الدخول في المفاوضات تضع قواعدها وتعين المفاوضين ويعين من بين أفرادها جماعة تكون من جهة متصلة بالمفاوضين لتعلم ما يفعلونه وتمدهم بأفكار الأمة . ومن جهة أخرى تكون مراقبة لعملهم ومتصلة بالأمة .

ويجب قبل البدء بتنفيذ هذا الاقتراح بل يجب منذ الآن رفع الاحكام العرفية والرقابة على الصحف حتى نكون في جو خال من كل غبار كما يلزم أن تكون المفاوضات في مصر ليسكون المفوضون المصريون على اتصال دائم بالأمة وليتبادلوا معها الرأى

تبادلا يؤدي الى نتيجة إذ لا يتيسر لهم اذا كانوا في لندرة
الوقوف على آرائها بسهولة ولا تبادل الرأي معها بحرية تامة
بخلاف المفوضين الانجليز فان لهم من الوسائل ما يمكنهم وهم في
مصر من مخابرة حكومتهم كما لو كانوا في بلادهم .

وليس تحقيق هذا المشروع بعيداً اذا كانت انجلترا تريد
الاتفاق بحسن نية مع المصريين وترغب في الوصول اليه في أقرب
وقت لأنه حينئذ يجوز رضا الامة بخلاف الوسائل التي عمدت
اليها الى الآن فانها لم تجد نفعا وقد ضاع معها الوقت
وسيضيع عبثاً .

هذا هو رأينا أدلينا به لاعتقادنا أن الشورى هي الدواء
الحاسم لكل خلاف وهي الوسيلة الوحيدة لتقرير أمور الامم
ومصالحها العامة وقطع أسباب الاختلاف بينها . وقد فرضتها
الشريعة الاسلامية وأقرتها الأمم الراقية وبذلت في سبيل تقريرها
المهيج والأرواح مـ

عمر طوسون

حديث

مع مكاتب جريدة المقطم الاسكندري بصدد الاقتراح السابق

نشرته الجريدة المذكورة في ٦ مايو سنة ١٩٢١

قال مكاتب المقطم الاسكندري :

نشر المقطم وغيره من الصحف اقتراح حضرة صاحب السمو
الأمير الجليل — ل عمر طوسون فلقى ارتياحا عظيما من الرأي العام
وانهالت التلغرافات على سموه وكلها تحبذ الاقتراح وتطلب سرعة
العمل به كقاعدة للتفاهم والاتحاد . وليس بين المصريين ولا
الشرقيين من يجهل مكانة الأمير العظيم من قلوب الأمة أو ينسك
مآثره الجليلة في كل شدة وملمة . وتلك أيادي البيضاء ومكارمه
الغراء شاهدة بعلو فضله وسمو قدره . وتلك تصريحاته القديمة
والحديثة ناطقة بشاغب ففكره واصالة رأيه حتى عرف بمياله
الديموقراطي ونزعه الوطنية الصادقة فلا يرى إلا عن قوس الأمة
ولا ينزل بقوله إلا على رأيها ولا ينصح في احاديثه إلا باسترشادها
وحكمها . ولهذا رأينا الشعب يحترم تلك النصائح والارشادات
ويجل صاحبها ويهتم اهتماما خاصا باقتراح سموه الأخير .

ولما كان الأمر يتعلق بمصير أمة برمتها وبالفصل في مستقبل بلاد عريقة بمدنيّتها وعلومها وكان في الاقتراح فقرات أشكلت على الجمهور فلم يتفهم حقيقة مراميها ، تشرفت بمقابلة سمو الأمير فلقيت منه ما طالما عرفته عنه من فضل جم وعقل راجح وحلم واسع ورأى سديد . وبعد أداء الاحترام اللائق بمقامه استغفمت عن أمور في الاقتراح فأجابني عنها بصراحته المعهودة .

قلت : ان سموكم دعوتكم الى تأليف جمعية وطنية بالانتخاب تكون الهيئة العالية ولها القول الفصل في الاحوال الحاضرة مع أن في البلاد هيئة هي الجمعية التشريعية .

فقال : « اننا لا ننكر فضل أعضاء الجمعية التشريعية وحسن بلائهم في دور انعقادها ولكن المدة القانونية مضت عليها كما انها فقدت بعض أعضائها فأصبحت بحكم القانون والعرف منحلة . هذا علاوة على أن الجمعية الوطنية المطلوب تأليفها يجب أن تكون برمتها ممثلة للأمة ومنتخبة منها (ويقصد سموه أن بين أعضاء الجمعية التشريعية من كانوا معينين تعيينا) وأن يكون الانتخاب شاملا لجميع الطبقات بلا استثناء ليمدّي كل رأيه بحرية » .

وهنا أعربت لسموه عن طول الزمن الذي يقتضيه مثل هذا العمل توصلا الى ضبط التصويت في جميع أنحاء البلاد

ونحن على عجل من أمرنا لتأليف الوفد الرسمى .
خدجنى بنظر الحكيم الخبير وقال : « كم من الزمن يقتضى
ذلك ، أشهر أم شهران أم ثلاثة أشهر ؟ فلنصبر هذه المدة
الوجيزة لننظم عملنا لإرضاء للأمة وحرصا على حقوقها بعد أن
صبرنا السنين الطويلة . إذ ليس المهم عندنا أن نقيس أعمار الأمم
بالشهور والسنين بل بالأعمال المفيدة للوطن . ولذلك يجب جعل
أعمالنا فى هذه الجمعية مبنية على أساس متين وقاعدة وطيدة
لنأمن العثار » .

وتطرفنا فى الحديث الى مسألة رفع الاحكام العرفية فقلت :
سمعت أن الخبيرين فى مثل هذه الاحوال يرون صعوبة عظيمة
فى الغاء هذه الاحكام ويقولون انها تكلف الحكومة مبالغ طائلة
إذ هناك كثير من الامور التى نفذت تحت الاحكام العرفية فلو
رفعت لطالب كثيرون بتعويضات باهظة من نزع ملكيات ودفع
ضرائب كضريبة الخفر الخ . وحينئذ تكون المسؤولية على
الحكومة المصرية .

فقال سموه : « إنه لا يعرف قانونا حسب رأيه الخاص
يلقى التبعة على الحكومة المصرية لأن ما عمل كان بأوامر
عسكرية محضة فمن صدر تلك الأوامر فهو المسئول عنها . أما
المنازل والعقارات التى انتزعت من الاعداء فعلى مصلحة (املاك

الاعـداء) ، تسويتها وليس على الحكومة اقل تبعـة في ذلك .
وعليه يجدر بالحكومة إلغاء الاحكام العرفية والرجوع الى الحالة
العادية في البلاد » .

قلت : ولكن قيل ان أولئك الخبيرين يخشون متى ألغيت
هذه الاحكام من احالة المعتدين على الجنود أو المتهمين بالاعتداء
عليهم الى (المحكمة الخاصة) ولها الحق في الحكم بالاعدام .

فقال : « لا خوف من ذلك لأننا أمة مسالمة تبذل جهودها
المشروعة لنيل حريتها وحققها من غير اعتداء على أحد ، وفي
استطاعتنا تحذير الأهالي من سوء العواقب . وإننا نؤكد أن
ذلك لا يقع مطلقا » .

وانتقلنا الى الكلام عن المفاوضات فقلت :

إن اقترح سموكم يري الى ان الجمعية الوطنية تضع قواعد
المفاوضة وتعين المفاوضين مع أن الحكومة الانجليزية طلبت
ذلك من عظمة السلطان .

فقال سموه : « إن المسألة تتعلق بالامة . وقد
أثبت عظمة السلطان حبه لخير الامة كما أظهرت انجلترا رغبتها
في الاتفاق مع الامة فلا مانع بعد هذا يمنع الامة من أن

تتولى شؤونها في هذه المسألة حتى إذا عينت المفاوضين ووضعت لهم قواعد المفاوضة وقدموا لها نتيجة اتفاقهم تقرهم عليها لأنهم في هذه الحالة لا ينزلون إلا على رأيها ولا يبرمون اتفاقا إلا على قواعدها وبمشورتها . أما إذا كانوا معينين من غيرها فلا يأمنون معارضتها وإقامة العراقيل في سبيل الموافقة على ما يعملون . »

وسألت سموه عن السبب في جعل المفاوضات هنا بدلا من إنجلترا فأشار الى بعد المسافة بين البلدين وعدم توفر وسائل المخابرات السريعة للمفاوضين المصريين بعكس الحالة اذا كان المفاوضون الانجليز هنا .

وختم سموه كلامه بالثناء على العاملين المخلصين معربا عن أمله بالوصول الى حل المسألة باتحاد البلاد وتماسك الأيدي الوطنية العاملة .

وهنا شكرت لسموه هذه التصريحات الصريحة الدالة على سداد رأيه وعظم وطنيته .

نداء

الى أبناء الاسكندرية

نشر في الجرائد المصرية في ٢٢ مايو سنة ١٩٢١

بلغنا مع أشد الأسف ما حدث من أشخاص غير مسئولين
في أثناء المظاهرات السامية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لـحكم في
الرأى والتقاذف بالاحجار في الشوارع الأمر الذى ما كنا ننتظر
صدوره من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطالب
بالحرية ، وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق لرأى الآخر وعدم
الحظر على أحد وإن شذ في رأيه . وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا
نشكو من ضغط الانجليز على حريتنا ومصادرهم لنا في آرائنا ؟
وكيف بعد هذا تريد طائفة منا إرغام مخالفها على اتباع رأياها
بالقوة ؟

فخرجوكم أشد الرجاء الافلاع عن هذه الخطة التى تضر
بقضيتنا المقدسة اكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط بكرامتنا . ونناشد
كل مخلص لوطنه محب لبـلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شبهة
الاجانب فينا ويبعد عطفهم عنا ويلصق التهم الباطلة بنا . واننا لا
نقول هذا انحيازاً الى جانب الوزارة لاننا غير موافقين على خطتها

كما أظهرنا في اقتراحنا ولكن الواجب هو الذى دفعنا أن نبين
لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا فى غير المسلك القويم -
هدانا الله جميعا إلى الصواب

عمر طوسون

* * *

نداء آخر

إلى أبناء الاسكندرية ندعوهم فيه الى الهدوء والسكينة

نشر فى الجرائد المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩٢١

أبناء بلدتنا الأعزاء

ان الحوادث المحزنة التى وقعت فى الاسكندرية فى الايام
الاخيرة آلمتنا أشد الالام وملأت قلوبنا أسفا وغما خصوصا
لوقوعها فى أدق ظرف لقضيتنا المقدسة . فنحن باسم الوطن المفقدى
وبحق ما علينا له ومحبتكم له نناشدكم أن لا تقابلوا الشر بمثله ولا
تخرجوا عن دائرة الاعتدال . وأن تحافظوا على ما بيننا وبين
النازليين فى بلادنا من الاجانب من روابط الصداقة وحسن
المعاملة . وليطلب كل منكم من مواطنيه بالكتابة والخطابة فى

المساجد والكنائس والمعابد وفي كل مجتمع ، أن يتخذوا رائد هم
الهدوء والسكينة وسعة الصدر ودفع السيئة بالتي هي أحسن مع
إكرام ضيوفكم الاجانب كما عودتموهم ، فذلك أبقي للمودة . فان
فعلتم ولا نخالكم إلا فاعلين فانكم بذلك تبرهنون من جديد على
فساد كثير من المزاعم التي تنسب اليكم ، وتبطلون بعملكم هذا كل
دسيسة يريد الغير أن يوقعكم فيها وبذلك تخرجون فائزين - هــدانا
الله وإياكم إلى الطريق القويم

عمر طوسون - محمد عباى باشا - احمد يحيى باشا -
منصور يوسف باشا - الشيخ محمد سعيد باشا - محمود الديب باشا -
عبد الله الغريانى باشا .

* * *

التماس

مرفوع منا ومن حضرات أصحاب السمو الامراء الموقعين عليه

الى حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد الاول

فى مارس سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب العظمة سلطان مصر والسودان مولانا
السلطان الأعظم .

يا صاحب العظمة

لما كان أجل ما نتمناه نحن أحفاد محمد على هو تحقيق أمان
جيدنا من نيل بلادنا استقلالها ذلك الاستقلال المطلق الذى من
أجله عمل مؤسس أسرتنا فيما مضى من الازمان وعمل المصريون
المخلصون ما دوّنه لهم التاريخ .

ولما كنا نشعر فى أنفسنا نحو وطننا المحبوب وأمتنا
المصرية العزيزة من وجوب التفادى الذى لا حد له
ولذلك العرش الأجل من الاخلاص والاجلال ما يجعلنا
جديرين بشرف الانتساب الى مؤسسه الأعظم خدام مصر
الاصدق ، فلنا اليوم مزيد الشرف بأن نتقدم الى سدتكم العلية
لنرفع التماسنا هذا ونحن واثقون بأن ما نعرضه على عظمتكم من
الرجاء انما هو ملخص الامانى القومية .

يا صاحب العظمة

مضت أيام عديدة بل سنين طويلة واخواننا المصريون
البواسل يبذلون حتى دماءهم وأرواحهم لاسترجاع حقوقهم المقدسة
ولاسترداد استقلالهم الشرعى والمطلق الى أن جاءت ساعة انتصار
الحق على الباطل . ولما لم يكن لانكار حقوقهم عليهم من
مسوغ ظهر الحق وكان الله نصيرنا حتى اعترف للأمة المصرية

بجزء من كليات حقوقها فأصبحت مصر مستقلة والحمد لله بفضل إخلاص بنيتها ومجهودهم العظيم جعله الله استقلالا أبديا وهو على كل شيء قدير . فكانت همّة اخواننا المصريين أعظم ما نعجب به كما أن انتسابنا إلى الأمة المصرية كان وسيكون على الدوام أجل ما نتفاخر به إلا أنه وجب علينا - وهذا واجب ورثناه عن جدنا - أن نكون أول من يتفادون وينضمون للمحافظة على تلك الحقوق .

ولما كان شخصكم الكريم - وذلك بمناسبة تشرفكم بأشغال عرش محمد على - أحق من أن يدرك هذا الواجب وضرورة القيام به ، كان هذا ما جرأنا على أن نوجه ملتسنا هذا نحو حضرتكم العلية ، لا بقصد لفت نظر أو تنبيه ، الامر الذي ما كنا نسمح لأنفسنا بالاقدام عليه ، كلا ، بل لوجوب مشاركتنا لمجموع أمتنا في طلبها العادل ألا وهو إعلان استقلال مصر المطلق مع سودانها . وذلك في داخل بلادنا وفي خارجها مع تأييدنا لرغبة المصريين في أن يترك لجمعية وطنية وحدها حق البحث والتنقيب ، وكذا الاجابة على كل الأوجه الأخرى والنقط العديدة المذكورة بالوثيقتين المقدمتين إلى الحكومة المصرية من لدن دولة بريطانيا العظمى عن يد صاحب الفخامة مندوبها السامى مع بقاء الدستور من الاختصاصات الاولى لهذه

الجمعية الوطنية وحدها . هذا مع رجائنا لأن تجرى الانتخابات بالحرية التامة ، وان يكون ذلك عاجلا على قدر المستطاع ، مع طلب إلغاء الاحكام العرفية أولا ، ومنح الصحافة حريتها ، وفي الوقت نفسه إعادة جميع المبعدين عن أوطانهم ، والعفو عن غيرهم جميعا سواء أكانوا خارج القطر أم داخله ، حيث ان بقاء ما ذكر على حاله ، وبقاء الجيوش البريطانية بمصر مما لا ينطبق على أحكام الاستقلال التام ولا على مبادئ الحرية الشخصية .

هذا يا صاحب العظمة ما تناجينا فيه ورأينا من الواجب علينا أن نرفعه الى مقامكم الأعلى .

وإنا يا صاحب العظمة اعرش جدنا الخادمون ، ولذاتكم العلية
المجلون مـ

٣ مارس سنة ١٩٢٢

كمال الدين حسين - محمد علي - يوسف كمال - عمر طوسون -
اسماعيل داود - فاضل عثمان - عباس ابراهيم حليم - علي فاضل -
عمر ابراهيم .

خطاب

أرسلناه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس لجنة الدستور العمومية

بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

إن لجنة الدستور التي ترئسونها دولتكم يجب أن يكون عملها مطابقا لرغبات الأمة ومسألة السودان من أمهات المسائل الشاغلة للرأى العام المصرى . وكان الواجب على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الاعتراف بىطلان اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ وتجعل حل هذه المسألة من الشروط الاساسية التى لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البت فيها .

ولكن إذا كان هذا قد فات الوزارة مع مزيد الأسف فلا يصح أن يفوت دولتكم وحضرات اخوانكم أعضاء لجنة الدستور .

لذلك جئنا بخطابنا هذا مذكرين دولتكم بوجوب اعتبار السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال ، ووجوب

تشكيل مجلس نوابنا من المصريين والسودانيين على حد سواء حتى يجلس نواب اخواننا سكان السودان المصرى مع زملائهم سكان الوجهين البحرى والقبلى ويعمل الجميع للمصلحة المشتركة التى لا انفصام لها أبدا .

واقبلوا فائق احترامنا

* * *

مريت

مع مكاتب المقطم الاسكندرى حول تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق
نشرته الجريدة المذكورة فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٢

قال مكاتب المقطم الاسكندرى :

اهتمت البلاد برمتها بمسألة تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق القادم ،
وانبرى الأفراد والهيئات للتعبير عن آرائهم فى الحالة الجديدة .
وقد اختلفت هذه الآراء باختلاف النزعات والنظريات بين من
يجبذ عمل الحكومة المصرية ومن يطالبها بأخذ رأي الامة قبل
الاقدام على تنفيذ المشروع .

ولما كان حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون

في مقدمة الأمراء اهتماما بالمسألة المصرية ، وخصوصا ان الأمة بأسرها تنظر إلى كل ما يصدر عن الأمير الجليل بالثقة التامة لاعتقادها أن سموه يرمى عن قوسها وينزل عند إرادتها ، رأيت أن أستجلى رأيه في أهم الشؤون الحاضرة ، وهو تمثيل مصر في مؤتمر الشرق القادم . فتفضل سموه وقابلني بلطفه المعبود وطلاقة محياه الماثورة عن أخلاق العطاء والأمراء . وبعد أن تحدثنا عن أمور شتى قلت : وما رأي سموكم في خبر تمثيل مصر في مؤتمر الشرق ؟

فالتفت إلى وقال : « إننا نشك في هذا الخبر ولا نعلم مبلغه من الصحة ، ومع ذلك فقد نشر بصيغ مختلفة اختلافا بينا حتى كثرت الأقوال في المصدر الذي حرك هذه المسألة . إذ يقول البعض إن الحكومة المصرية وحدها هي التي طلبت هذا الطاب . ويذهب آخرون إلى أن الوطنيين العاملين في مصر وفي الخارج هم الذين طلبوه ، إلى غير ذلك من الأقوال التي تبعث على الحيرة وتشير الشكوك . ولا ندرى ما الذي يمنع من سعى في هذه المسألة - ان كان هناك سعى حقيقة - أن نخبرنا عن نفسه ويوقفنا على الحقيقة وعلى النتيجة التي وصل إليها في مساعيها لتكوين الأمة على بصيرة في هذا الموقف الحرج . »

قلت : ولكن اسمحوا لي أن أسألكم رأيكم في التفراف الذي

نشرته جريدة الاهرام لو فرض أنه كان صحيحا ؟

فقال : « إن ما نشرته جريدة الاهرام يفيد أن الحكومة استعانت بالانكليز في طلب التمثيل . ورأينا - إذا صدق هذا الفرض - أن الحكومة تكون قد أخطأت خطأ ظاهرا وجرت البلاد إلى خطر محقق لأن تمثيلنا بواسطة الانجليز يؤيد تبعيتنا لهم . وليس بغائب عن الازدهان تمثيل مستعمرات إنجلترا في مؤتمر فرسايل وهو أكبر مؤتمر دولي بهذه الوساطة نفسها . فلنكن على أشد حذر وبقظة . ولنحتفظ بدولية قضيتنا واستقلال بلادنا أشد احتفاظ . ولا يغرننا مجرد ما نتخيله من الفوائد في دخول هذا المؤتمر أن نحكم أمرنا في دخوله ونتيقن الصبغة أو الصفة التي نكون عليها فيه . ولا ريب أن الضرر يكون أبلغ إذا دخلنا المؤتمر بهذه الوسيلة وانقرط عقده على لا شيء فأننا بذلك نكون قد سجلنا على بلادنا أمام مؤتمر دولي تبعيتنا لدولة أخرى من دون أن نحصل على طائل أو على فائدة لنا . فاعتمادا على ما تقدم نرى أن عدم ذهابنا الى هذا المؤتمر خير لنا من توجيهنا اليه بهذه الصفة للأسباب التي بينها لكم » .

فقلت : ولكن لا يفوت سموكم وأنتم الواقعة—ون على حقائق الحال إن ليس للحكومة ممثلون في الخارج فكيف ترون أن يكون طلب التمثيل ؟

فأجابني بقوله : « ان هذا صحيح ولكن ألا تكفى وزارة خارجيتنا للقيام بهذا الواجب ؟ فلتخبر معتمدى الدول بمصر كما خارت المندوب السامى البريطانى وهم يجيئونها كما أجابها » .

فسألت : وإذا كان هذا رأيكم فمن الذى يمثل مصر بعد ذلك ؟

فقال : « إنه يجب فى مثل هذه المسألة الخطيرة المهمة أن تأخذ الحكومة رأى الامة بواسطة نوابها . ولو شكت الحكومة الجمعية الوطنية - كما ارتأينا ذلك من قبل فى اقتراحنا الذى أذاعته الجرائد المصرية فى أول مايو سنة ١٩٢١ - لكان فى الامكان الآن أن تعرف الحكومة رأى الامة . أما اليوم فبما ان الوقت يضيق بنا عن تأليف هذه الجمعية الوطنية فنرى ان اسهل الطرق وأقربها منالا هو أخذ رأى الجمعية التشريعية والاكتفاء به للضرورة بعد إعادة الغائبين من اعضائها إذ ليس لنا هيئة رسمية غيرها وهى الهيئة النيابية الوحيدة التى عندنا فيجب الرجوع اليها والأخذ برأيها فى هذا الشأن الخطير » .

وهنا اكتفيت بما تقدم وشكرت لسمو الأُمير صراحته واستأذنته فى إذاعة هذا الحديث فسمح به فبادرت لنشره على صفحات المقطم التى باتت ميدانا لأقلام المفكرين الكبار وحلبة لعرائس الافكار من الاحرار .

صورة برفية

أبرقنا بها إلى سكرتارية الوفد المصرى والحزب الوطنى بمصر

فى نوفمبر سنة ١٩٢٢

اغتباطا باتحاد هيئتى الوفد المصرى والحزب الوطنى

فى مؤتمر لوزان

حضرتى صاحبي العزة المصرى بك السعدى بدار الأمانة
ومحمد زكى على بك المحامى سكرتير الحزب الوطنى بجريدة اللواء
بمصر .

إن اتحاد هيئتى الوفد المصرى والحزب الوطنى قد أثر فى
نفسنا تأثيرا حسنا إذ الاتحاد أساس النجاح فنتمنى لكم التوفيق
والسداد

رد

الوفد المصرى على البرقية السابقة

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون باسكندرية

كان لبرقية سموكم أثر حسن فى نفوسنا . والوفد الذى لم يأل جهدا فى ضم صفوف الأئمة ليسره أن يحيط سموكم علما بورود برقية من معالى حسيب باشا بأن الهيئتين قد اتحدتا للعمل تحت اسم الوفد المصرى . وتفضلوا بقبول اسمى احتراماتنا

المصرى السعدى

* * *

رد

الحزب الوطنى على البرقية السابقة

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون باسكندرية

بكل احترام أرفع لسموكم بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى أعضاء اللجنة الادارية فائق الشكر على التمنيات الطاهرة

الصادرة عن إحساس شريف عال طالما كان له أثر عظيم في
النهضة المصرية . وإننا نؤكد لسموكم أن الحزب الوطنى وهو
حزب مبادئ لا أشخاص يرى من الواجب المقروض عليه أن
يعمل متحدا مع كل فرد أو جماعة يقبلون العمل على ميثاقه ، كما
أننا نؤكد لسموكم أن الاتحاد هو الغرض السامى الذى
يدعو اليه الحزب دائما ، وان سرورنا بنجاح دعوتنا
يفوق سرور الجميع .

وتنازلوا يا صاحب السمو بقبول عظيم الاحترام مـ

سكرتير الحزب الوطنى
محمد زكى على المحامى

* * *

بلغ

صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء الموقعين عليه
بوجوب الوفاق ونبذ الشقاق بين الاحزاب المصرية

إلى الأمة المصرية العزيرة :

لما لنشكر الله عظمت منته على أن وفق الأمة ونحن منها

والىها للثبات فيما مضى على المطالبة المشروعة بحقوقها فى الاستقلال
كاملا تاما غير ناقص .

ولا ريب أن الأمة بمجدها وكرامتها وشرف إعراقها وبالروح
التي أورثها إياها جدنا الأعلى منقذ مصر وخادمها « محمد على » ،
ستستمر بعون الله وتأييده على القيام بهذا الواجب المحتم
بأقدام ثابتة وقلوب متحدة الغاية ، يشد بعضنا أزر
بعض حتى نظفر بالاستقلال التام بغير شرط ولا قيد لمصر
والسودان .

تلك الغاية التي فرض الله وأوجبت الوطنية والشرف ألا
نتهي إلا إليها ولا تنثنى عزائمنا قبل بلوغها .

لهذا كان من الحق الواجب علينا أبناء مصر جميعا أن
نتواصى بالتمسك بهذا الغرض الأسمى ، وينصح بعضنا بعضا بأن
نجمعه من نفوسنا فوق متناول الآراء المختلفة والميول الخاصة ،
بعيدا فى قلوب الافراد والجماعات منا عن موضع النزاع والخلاف .
وهذا ما نعتقد كل الاعتقاد أن الأمة ثابتة عليه ولنا بذلك
كل الشرف والفخر .

ولكننا نلفت الأنظار الى جلبة هذا النزاع القائم الآن ونحن

سائرون إلى مقصدنا الأعلى في مرحلة شائكة كثيرة العثرات
جمة الأخطار .

ولو أن صدى هذا النزاع لا يتعدى حدود مصر لهان الأمر
وجاز السكوت عنه ، ولكننا نخشى أن يخیل للرأى العام في
الخارج انه خلاف في جوهر حقنا وذات مطلبنا .

وما كانت الأمة لتجزئ لأحد من أبنائها أن يكون
الاستقلال التام لمصر والسودان ، ذلك الاستقلال غير
المقيد ولا المشوب ، محلا للخلاف والنزاع . وإنما لترفض
أن يلصق بها كائن من كان هذا العار أو يشوه به
سمعتها .

إننا نلفت الانظار الى ذلك وبقيننا في أمتنا المجيدة وهى مقبلة
على النظام النيابى انها أقوى صلابة وأشد غيرة على كامل حقها
من أن تلهيها عنه مظاهر الشقاق .

وهى بتوفيق الله أشد يقظة وحذرا على استقلالها التام المقدس
من أن تتعرض لخطر تباين الآراء واختلاف الأفكار . فلا تدعوا
الاهواء تتفرق بكم فتضلوا عن سبيله .

واضرعوا بنا جميعا إلى الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بأيدينا
إلى سبيل الهدى والرشاد وهو خير الناصرين

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣

كمال الدين حسين - عمر طوسون - يوسف كمال - اسماعيل
داود - عادل طوسون - عمر حليم - عباس ابراهيم حليم - محمد
على ابراهيم - سعيد طوسون - حسن طوسون - عمرو ابراهيم -
سليمان داود .

* * *

مريت

مع مكاتب جريدة الأهرام الاسكندرية

حول تأليف الوزارة من غير نواب

نشرته الجريدة المذكورة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤

قالت جريدة الأهرام :

أوفدت الأهرام أحد محرريها لمقابلة حضرة صاحب السمو
الأمير الجليل عمر طوسون في الاسكندرية والوقوف على رأيه

في مسألة الوزارة الجديدة وسؤاله هل يرى مصلحة البلد في قبول
الزعيم الجليل سعد باشا تأليفها ، أم في بقائه بعيدا عن الحكم
إلى أن يجتمع البرلمان ؟

فقابل سموه مندوب الاهرام بما عهده فيه الأمة من اللطف
وكرم الاخلاق ودار بينهما الحديث الآتي :

س - استقالت وزارة يحيى ابراهيم باشا فاختلفت الآراء
فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . وقد رأت الاهرام أن تطلع على
رأى سموكم في هذا الموضوع الخطير الذى أصبح شغل الأمة
الشاغل وتنقل هذا رأى الجليل إلى الجمهور ؟

ج - رأينا هو أنه يجب أن تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت
تؤلف الوزارات التى سبقتها .

س - أليس من رأى سمو الأمير أن يؤلف معالى سعد
باشا الوزارة الجديدة ؟

ج - إن الحيلة تقضى على معالى سعد باشا وعلى كل من
انتخبهم الأمة للنيابة عنها في البرلمان أن يبتعدوا كل الابتعاد عن
تأليف الوزارة ولا يتدخلوا في تأليفها أى تدخل .

س - ولكن التقاليد الدستورية توجب على الفريق الحائز

للأغلبية البرلمانية أن يقبل تأليف الوزارة ؟

ج - نعم هذا صحيح ووجهه في غير بلادنا . وأما عندنا فالأمر يحتاج إلى إنعام النظر والتفكير . وعلى أى حال فإن برلماننا لم يجتمع بعد . وهذه المسألة مسألة التقيد بالتقاليد البرلمانية لا تكون إلا بعد انعقاده وهى الآن سابقة لأوانها .

س - وما السبب في أن سموكم ترون هذا الرأى وتريدون أن تحرّموا على نواب الأمة تأليف الوزارة ؟

ج - إن السبب الذى يجعلنا أن نرى هذا الرأى هو تصريح ٢٨ فبراير . فأنتم تعلمون ان هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وانها غير معترفة به إلى الآن . فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح يكون اعترافا به منهم يؤدى إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه . وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم .

س - ألا ترون سموكم أنه يمكن إزالة هذه العقبة بأن تعمل الوزارة الجديدة التحفظات اللازمة قبل تسامها زمام الحكم ؟

ج - إن التحفظات فى هذه المسألة لا تغنى شيئا . لاسيما

انها تكون صادرة عن الفريق الضعيف ولا يحتمل أن يوافق الفريق القوى على هذه التحفظات .

س - ألا ترون يا صاحب السمو أنه يمكن الآن الدخول في مفاوضات سياسية لحل هذه المشكلة ؟

ج - كلا ؛ فليس لأحد الآن حق التفكير بالدخول في مثل هذه المفاوضات . وإنما الحق في ذلك للبرلمان فقط فهو الذى يرى فيها رأيه بعد اجتماعه . وأما رأينا الذى لا نعيد عنه فهو ما قلناه لكم آنفا وهو أن يترك تأليف الوزارة في الظروف الحاضرة إلى من يقبل تأليفها من غير نواب الامة وبدون تدخل النواب .

مريت

مع مكاتب الاهرام الاسكندري حول حالة البلاد السياسية

والتوفيق بين الأحزاب وعقد مؤتمر وطني عام

نشرته الجريدة المذكورة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

قال مكاتب الأهرام الاسكندري :

لقد رسخ في الازهان أن خير علاج للحالة الحاضرة هو ضم صفوف العاملين والاتحاد في العمل لما فيه خير الوطن . وقد اتجهت نيات المخلصين إلى هذا الامر منذ حلول الازمة فطفقوا يدعون إلى الاتحاد مقترحين عقد مؤتمر وطني لتقرير ما يجب إجراؤه في هذا الوقت لانقاذ البلاد من مخالب السياسة الاستعمارية .

وقد وجه الساعون في هذا السبيل نداء حارا إلى حضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسون ملتجئين من سموه النهوض بالدعوة لعقد مؤتمر وطني ، وكنا قد فهمنا قبل الآن أن سموه لا يرى بدا من اتحاد الاحزاب قبل الدعوة إلى المؤتمر ، وأشرنا إلى ذلك في رسالة أول الجارى .

والآن ، وقد ازدادت هذه الحركة وعلا النداء الموجه إلى
الامير الجليل من كل جانب ، رأينا من الواجب أن نستأذن
لمحادثة سموه في هذا الموضوع . وقد قمنا بهذا الواجب اليوم ،
إذ تشرفنا بمقابلة ذلك الشهم الهمام ووقفنا على آرائه الصائبة ، واليكم
بيان الحديث :

س - هل توافقون سموكم على عقد مؤتمر وطنى عام للنظر
في الحالة الحاضرة ؟

ج - الصحيح اننا أحللنا هذا المقترح محل الاعتبار والنظر
ويمكن بعد ذلك البحث فيما إذا كان ممكنا أو لا .

س - وما هو رأى سموكم بعد النظر فيه ؟

ج - رأينا أن التسكلم في عقد المؤتمر الآن سابق لأوانه ،
فاذا زالت الخصومة القائمة بين الاحزاب زوالا حقيقيا ،
وذهب هذا الانقسام الضار بالوطن ، وضحت الشهوات الحزبية
في سبيل المحبة الحقيقية للبلاد ، فعندئذ يحسن أن يترك الأمر لرغبة
الاحزاب . فاذا هى وافقت على عقد المؤتمر أو على شئ آخر كان
كذلك ، لأنه يمكن - ما دامت الخصومة باقية - أن يجيب الدعوة
اليه من لا يزال مصرا عليها . وإذا عقد والاحقاد مستقرة في

النفوس كان ضرره أكبر من نفعه .

س - وهل ترون سموكم أن الصلح بين الاحزاب ممكن الآن ؟

ج - هو طبعاً ممكن ولكنه غير سهل على النفوس ، ولا تزال في طريقه عقبات كثيرة ليس من الهين تذليلها ، ولقد دعا اليه البلاغ الذى صدر عنّا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء ، ونشرته الجرائد فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فـلم تثمر الدعوة فى ذلك الحين ، غير أن طول اختبار الامة والمصائب التى حاقت بها من جراء الاختلاف ربما سهلت هذا المطلب العسير .

س - إن الامة متوجهة الى سموكم لتحقيق هذه الأمنية العظيمة فهل سموكم مستعدون للسعى فى هذا الصلح على الرغم مما فى طريقه من العقبات الكأداء ؟

ج - إننا مستعدون للسعى فى هذا الصلح لما نرجو فيه من الخير العميم للبلاد . ولكن ذلك لا يكون إلا إذا رأينا من رؤساء الاحزاب استعدادا لقبوله ، وأنسنا منهم رغبة فيه وتناسيا لسيئات الماضى وتنازلا عن شخصياتهم لشخص واحد هو الوطن المفدى . ولقد كتبنا فعلا اليهم لاستطلاع آرائهم فى هذا الشأن .

س - وما هو رأى سموكم فى الاحوال الحاضرة ؟

ج - إن الاحوال الحاضرة سيئة جدا ، وهى ظاهرة غير خافية على الناس ، ولكن الشئ الذى يؤسف له أشد الاسف ، أنه وجد ويوجد مصريون يقبلون مناصب الوزارة فى هذه الظروف الرديئة .

س - ألا تعتقدون سموكم أن طلبات الحكومة البريطانية كان لا بد من تنفيذها سواء أوجد من يقبل الوزارة أم لم يوجد ؟

ج - نعم ، ولكن الفرق عظيم بين تنفيذها بالقوة بدون رضانا وقبول الوزارة لها وتنفيذها باسمها . فالأول بلا شك أفضل وكان الاجدر بوطينتنا .

س - لا شك فى صحة ذلك . ولكن الحكومة تقول إنها بهذا القبول حصلت على أمر مهم ألا وهو رفع الاحتلال عن الجمارك ؟

ج - لقد جعلت الحكومة أهمية كبيرة لاحتلال الجمارك ، كأنها احتلت من دولة اجنبية ليس لها جنود تحتل هذا القطر وبسعيها زال هذا الاحتلال ، مع أن الامر بخلاف ذلك ، فالقطر

جميعه تحتله جنود الحكومة البريطانية ، وكل بقعة من أرضه في حكم المحتلة بهم وإن لم يوجدوا فيها بالفعل . فسيان احتلالهم الجمارك وجلاؤهم عنها ما دام في البلاد جندي واحد من الانجليز . وقد كان الأجدد بالوزارة السابقة أن تعلق قبول ما قبلته من طلبات الحكومة البريطانية على رضاها بسحب باقي المطالب ، فان لم يتم لها هذا الرضاء كان لها العذر في رفض الجميع .

س - وما هو رأى سموكم في طلبات الحكومة البريطانية ؟

ج - اننا مع أسفنا الشديد وحزننا العظيم لاغتيال حياة السردار الذى كانت له منزلة خاصة عندنا لما امتاز به من حسن الاخلاق ، نرى ان طلبات الحكومة الانجليزية فاقت كل حد معقول حتى لم يبق ريب عند الجمهور ان هذه الحادثة التى تألمت لها كل الهيئات المسؤولة في البلاد قد اتخذتها الحكومة البريطانية وسيلة لتنفيذ رغائبها .

س - وماذا ترون سموكم في قرار بلدية الاسكندرية الأخير ؟

ج - هو قرار على جانب عظيم من الصواب من الوجهة الحقوقية ، وفضلا عن ذلك ، فانه في غاية الوجاهة ، وإننا نفتخر به لأنه صادر من أبناء بلدتنا الاسكندرية .

وهنا انتهى الحديث فشكرت للأمير الجليل تكريمه بإبداء هذه الملاحظات والاذن بنشر ما تقدم وأكبرت تلك الشهامة الوطنية التي يمتاز بها شخصه الكريم .

* * *

جواب

على نداء الداعين إلى عقد مؤتمر عام لانقاذ البلاد من محتتها السياسية

لايسعنا أمام هذا الالحاح في الدعوة إلى عقد مؤتمر عام ، أن نقف جامدين ونظل صامتين ونصم آذاننا عن نداء الداعين . فان ذلك من أشد ما يؤلنا ، ولعله يلقي في روع بعض الناس أننا نضن بأنفسنا في هذا الوقت العصيب الذي يجب فيه على كل أبناء مصر أن يبذلوا أنفسهم خالصة لها ، في حين أننا نرى أكبر سعادة لنا في هذه الحياة أن نوفق إلى خدمة لهذا الوطن العزيز ، وأن نضع يدنا مع أيدي العاملين الآن لتخليصه من الخطر المحدق به .

غير أننا لا نأمن العجلة ونخاف ، إذا وضعنا قدمنا في هذا السبيل دون أن يكون سعينا فيه على هدى وأن نضمن النجاح

أو نرجحه على الأقل ، أن يذهب جهدنا سدى .

لذلك رأينا أن نبدي رأينا في هذا الاقتراح وأن نعرضه على النقاد والمفكرين حتى نستأنس بأرائهم ونسترشد بصائب أفكارهم .

أما رأينا فهو أنه إذا عقد هذا المؤتمر قبل إزالة الخصومات القائمة بين الأحزاب وقبل سل الأحقاد والسخائم من الصدور فلربما كان مشاراً للخلاف والشقاق والنزاع وسبباً لزيادة الخصومة وتمكن البغضاء بدلاً من أن يكون سبباً للاتحاد المنشود والعمل النافع . وليس من المتيسر أن تقام في هذا الاجتماع العام الدعوة إلى الصلح وأن يترتب عليها صلح حقيقى ، بل المعقول أن يتقدم الصلح عقد هذا المؤتمر . فإذا تم ، عقد في جو تسود فيه روح الاخاء والمودة وإلا فلا .

وإننا مستعدون للسعى في هذا الصلح وتوضيحه وقتنا وراحتنا في سبيله ، إذا رأينا من رؤساء الأحزاب ورجالاتها استعداداً لقبوله وآنسنا منهم رغبة فيه وتناسيا لسيئات الماضى وتنازلاً عن شخصياتهم لشخص واحد هو الوطن المفدى .

ولقد دعاهم من قبل إلى ذلك ، البلاغ الذى صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الأمراء ونشرته الجرائد

في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فلم تثمر هذه الدعوة في ذلك الحين .
ولكن لعل طول اختبار الأمة والمصائب التي حاقت بها من
جاء الاختلاف يمهّدان السبيل إلى هذا الصلح . وإذا ترجع
لدينا النجاح بعثنا بصورة من الخطاب الآتي إلى كل من يخطر
ببالنا منهم ، ويكون الرد عليه هو المارّة التي تنطبع فيها نفسية
الأمة وأميلها فنقدم حينئذ أو نحجم ، وهذا هو الخطاب : —

حضرة

إننا ندعوكم باسم الوطن العزيز إلى الصلح مع من تختصمونه
من اخوانكم في الوطن كائناً من كان لاختلافكم معه في وجهة
النظر إلى المصلحة الوطنية ، فليس في بقاء هذه الخصومة إلا
الاضرار العظيمة لوطننا المحبوب الذي تريدون أن تعملوا الخير له .

وإننا نرغب إليكم أن تلبوا الدعوة إلى الانضمام في صفوف
الأمة التي يجب أن تكون دائماً في ظروفها الحاضرة كتلة واحدة
متحدة قلباً وقالباً متفقة متحابّة عاملة لغاية واحدة ، هي استقلال
الوطن وإسعاده .

نراء

الى أبناء وطننا الأعزاء

وبيان ما أسفر عنه سعينا لاصلاح ذات البين بين الأحزاب المصرية

أبناء وطننا الأعزاء

إنكم توجهتم اليينا في السعى لاصلاح ذات البين بين
الأحزاب المصرية ، وقد قلنا في حديثنا مع مكاتب الأهرام إننا
مستعدون لهذا السعى إذا رأينا من رؤساء الأحزاب استعداداً
لقبوله وآنسنا منهم رغبة فيه وتناسيا لسيئات الماضي وتنازلاً عن
شخصياتهم لشخص واحد هو الوطن المقدى . واننا كتبنا فعلاً
اليهم لاستطلاع آرائهم في هذا الشأن .

ولما كانت الأمة بالطبع ننتظر منا بياناً عما تم في هذا السعى
فقياماً بهذا الواجب نقول :

إننا لم نكتف بالردود التي وصلت اليينا في الاسكندرية جواباً
على كتابنا اليهم بل سافرنا إلى القاهرة ودعونا مندوبى كل حزب
على انفراد واستطلعنا آراءهم في إجراء الصلح بينهم وجمع كلمة الأمة
بالاتفاق والاتحاد .

واقترحنا عليهم أن يجتمعوا أولا في جلسة بحضورنا
للمناقشة ووضع أساس لهذا الاتفاق وإصدار قرار في ذلك
إن أمكن .

فمندوبو الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين قبلوا . أما
مندوب الوفد فبعد المقابلة الاولى رجع ليستشير الوفد في ذلك
ثم جاء وأخبرنا أن الوفد لا يقبل هذا الاجتماع ولا يرى الاتفاق
مع هذين الحزبين مـ

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

* * *

حديث

مع مكاتب الاهرام الاسكندري حول مشروع قانون الانتخاب
نشرته الجريدة المذكورة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٥

قال مكاتب الاهرام الاسكندري :

لما كان مشروع قانون الانتخاب الجديد المعدل لقانوني
الانتخاب الصادرين في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ و ٢٤ ديسمبر سنة
١٩٢٤ ، هو موضوع حديث الكافة الآن والشغل الشاغل
لأرباب الافكار في مصر لعلاقته بالعلاقات النيابية المستقبلية
وتأثيره في حياة البلاد ، أردت أن أستطلع رأى حضرة
صاحب السمو الأمير عمر طوسون فيه . لذلك قصدت الى
دائرته واستأذنت على سموه ، فلقيت كل ما يلاقيه كل وافد عليه
من كرم الوفادة . وبعد التمهيد للموضوع الذي قصدت اليه
ألقيت على سموه السؤال الآتي :

ما رأى سموكم في قانون الانتخاب الجديد ؟

قال سموه : « إننا لا نعرف تفاصيل هذا القانون ، ولم يعلق
بذهننا منه إلا ما قرأناه في الجرائد من حصر حق الانتخاب

في طبقات خاصة من الامة وجعله على درجتين .

أما التفاصيل الأخرى والشروط التي شرطت في الناخبين والمنتخبين من السن والمال والشهادات العلمية وغير ذلك ، فلسنا على بينة منها .

وهذا قد يجعل إبداء الرأي الآن سابقا لأوانه ، غير مصون عن التطويح في مهاوى الخطأ فمن المستحسن أن نصبر حتى يظهر هذا القانون بجملته وتفصيله ، وحينئذ يكون إبداء الرأي فيه بعد فحصه والوقوف التام عليه .

فقلت لسموه : إن الامة قد طال عليها أمد الانتظار ، ويكفيها أن تعرف رأي سموكم في هذين الأمرين اللذين تضمنهما قانون الانتخاب الجديد قطعا وهما :

١ - حصر حق الانتخاب في طبقات خاصة من الامة .

٢ - جعله على درجتين .

فأجاب سموه : « اذا كان لا بد من ابداء الرأي في هذين الأمرين الآن فاننا نقول إن بينهما شيئا من التنافي بحيث لم يمكن يصح الجمع بينهما في قانون واحد . وذلك ان حصر الانتخاب في طبقات خاصة معناه اختيار هذه الطبقات من سائر

الأمة والركون إلى رأيها . وهذا ينافي بعد ذلك جعل الانتخاب على درجتين ، فإن معناه تفضيل رأى أفراد بعض هذه الطبقات على بعض .

فكان الأصوب بعد حصر الانتخاب في هذه الطبقات الخاصة أن يكون بدرجة واحدة لا درجتين .

على أننا لسنا ممن يوافقون على تمييز بعض المصريين على بعض في هذا الشأن بجعل حق الانتخاب في فريق منهم دون فريق ، خصوصا بعد ما سوى الدستور بينهم وجعلهم التشريع المصرى فى مستوى واحد فى كل شىء ، حتى ان القانون لا يعفى أحدهم من المسؤولية الجنائية بعذر الجهل ، فهم إذا كانوا فى الغرم سواء يجب أن يكونوا كذلك فى الغنى ، وفى كل شىء يتعلق بالحقوق العامة ، ولا يصح التمييز بينهم مطلقا ، اللهم إلا فى السن فيصح رفعها حتى يكون شعور الناخب بالحقوق الوطنية ومصالح البلاد شعورا صادقا لا يشوبه شىء من الطيش والنزق .

أما جعل الانتخاب على درجتين فهو أشد إضرارا من الأمر الأول . وفضلا عما فيه من المنافاة التى ذكرناها ، فإنه من اكبر عوامل فساد الاخلاق ، فحذفه يكون اكبر مطهر للجو الفاسد المحيط بالاعمال الانتخابية .

ولسنا في حاجة إلى تعداد الاضرار التي نجمت عن انتخاب
الدرجتين في مصر بعد ما استفحل أمرها وظهر انها اكبر ضربة
أصابته الاخلاق والذمم وهما سياج الحياة في الأمم .

* * *

التماس

مرفوع منّا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء الموقعين عليه

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول

بطلب إعادة النظام النيابي طبقاً لنص الدستور

مرفوع للحضرة الملكية الجليلة - حفظها الله .

نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتيكم برفع

التماسنا الآتي إلى ذاتكم الجليلة :

يا صاحب الجلالة

لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغاً من

الخطورة ، وأنه يجب الاهتمام بها بصفة خاصة ، جئنا نلتزم من

جلالتيكم إعادة النظام النيابي إلى البلد ، طبقاً لنص الدستور الذي

تكرمتم جلالتكم بمنحها إياه .

هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الاجلال والتعظيم
والاحترام مـ

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عمر طوسون - كمال الدين حسين - محمد علي - يوسف كمال -
اسماعيل داود - عمر حلیم - سعيد داود - سليمان داود - عمرو
ابراهيم - سعيد طوسون - حسن طوسون - علي فاضل -
عباس ابراهيم حلیم .

* * *

حريـت

مع مكاتب المقطم الاسكندري حول القضية السياسية المصرية
والمخالفة مع انكثرا وسياسة حسن التفاهم

نشرته الجريدة المذكورة بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٧

قال مكاتب المقطم الاسكندري :

وعدت القراء بأن أوافيهم بأهم ما يدور في الأندية الخاصة

بين وطنية وأجنبية عن المحادثات السياسية المتعلقة بقضيتنا لا سيما أن موعد اجتماع صاحب الدولة ثروت باشا بسير أوستن تشمبرلن أصبح قريبا ، غير أن الصحف الانكليزية رجعت إلى نعمتها القديمة وانبرى فريق من الانجليز إلى ميـدان السياسة فجاهروا برأيهم الذى نقلته اليـنا الأنباء الخاصة فى اليومين الماضيين .

ولذلك رأيت أن يكون للمقطم نصيب من آراء الأقطاب المصريين ، الذين يعول على كلامهم فى مثل هذه المواقف . ولما كان صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون فى مقدمة الذين تعول البلاد على آرائهم ، قصدت الوقوف على رأيه فصارحنى به بجلاء فنقلته إلى القراء آملا أن أشفعه بغيره من أحاديث ذوى المكانة والرأى عندنا .

سألت سمو الأمير عن رأيه فى تحالف مصر وبريطانيا . وهل يرى أن هذا التحالف فى مصلحة مصر أو لا ؟ فقال :

« إنه ليس هناك من يشك فى فائدة التحالف إذا كان الفريقان المتحالفان متعادلين فى القوة أو متقاربين على الأقل لانهما حينذاك يخشى أحدهما بأس الآخر ، وبسبب هذه الخشية يحترم كل منهما ما تعهد به للآخر .

أما إذا كانا متفاوتين قوة وضعفا فقد علمنا التاريخ وأفادتنا

التجارب أن يكون للقوى الغنم وعلى الضعيف الغرم » .

وبعد ما فكر سموه قليلا قال :

« وإذا احترم القوى ما تعهد به للضعيف فإن ذلك يكون مؤقتا ولا بد حينذاك أن يكون السبب في ذلك موافقة ما تعهد به لمصلحته حتى إذا جاء اليوم الذى يرى فيه أن مصلحته تناقض عهوده فإنه لا يتأخر عن نقضها واعتبارها (قصاصة ورق) . وإذا راعى اللياقة وتظاهر باحترامها ذهب إلى تفسيرها بما يشاء فيضيعها تارة ويوسعها طورا بحسب الظروف والاحوال ، ورائده فى كل ذلك مصلحته الخاصة فهو لا يبالى وقتذاك باعتراض هذا الضعيف أو تدمره ما دامت قوته تضمن له اكراهه على قبول ما تمليه مشيئته .

وليس هناك إلا حالتان . حالة يحسن معها التحالف وهى حالة التكافؤ أو التقارب فى القوة . وحالة يكون فيها فى مصلحة أحد الطرفين دون الآخر ، وهى حالة قوة أحدهما وضعف الثانى لا سيما إذا كان البون بينهما بعيداً فى القوة والضعف . ومما يؤسف له أن هذه الحالة الأخيرة هى التى تنطبق علينا كل الانطباق . فهل يجوز لنا والحالة هذه أن نسعى لمخالفة بريطانيا ؟ وهل سوابقها معنا تشجعنا على هذا السعى ، وهى لم تحترم

وعودها الكثيرة لنا من قبل ، ولم تبال بمهودها العديدة معنا في الماضي ؟ وما هي الضمانات التي تجعلها في المستقبل تبر بما تقطعه على نفسها ؟

هذه أسئلة تترك للقارئ الأجابة عليها .

ثم هل لنا أن نطلق على التعاقد الذي سيكون بيننا وبين انكلترا لفظة اتفاقية أو محالفة ؟ وألا يكون الأصلح تسميته عقد تنازل من مصر لانكلترا عن جزء من حقوقها والسماح بالسيطرة منها عليه والاعتراف بشرعية احتلالها للأراضي المصرية ؟ وما الذي ستجنيه مصر من هذه التضحية الجديدة ؟ وما هي القيمة التي ستدفعها لنا انكلترا في مقابل حصولها على هذه الامتيازات ؟ وهل ممكن تقدير ثمن الحرية أو لجزء منها ؟ إننا نوجه هذا السؤال خاصة إلى الأمة الانكليزية لأننا نعتقد أنها تقدر قيمة الحرية أكثر من غيرها .

ولقد برهنت لنا انكلترا على قيمة الاتفاقية معها بما عاملتنا به في اتفاقية السودان ، فقد أخرجتنا من تلك البقاع بسبب أن بعض شباننا المتهمسين اغتالوا المأسوف عليه حاكم السودان العام . نعم ان هذه الحادثة شنيعة لا يرضى بها أحد ، وقد أعلنت مصر من أقصاها إلى أقصاها سخطها على هؤلاء الخوارج المارقين من الوطنية

المصرية ولكن كثيرا ما وقع مثل هذه الجرائم الفظيعة ولم يكن لها تأثير يذكر في تغيير الروابط السياسية والعلاقات الدولية . فقد ارتكب رعايا دول هي أرق منا بكثير وأغرق مدنية مثل هذه الجرائم ، واغتيل فيها أشخاص تابعون لدول أخرى هم أعظم قدرا وأكبر شأنًا من السردار ولم نر مع هذا أن هذه الاغتيالات جرت وراءها ما جرته تلك الحادثة المشؤومة علينا . واليك بعض هذه الجرائم :

١ - قتل امبراطورة النمسا اليزابيت بيد إيطالى .

٢ - قتل المسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا بيد إيطالى أيضا .

٣ - قتل المستر ماكنلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة بيد إيطالى أيضا .

ولا شك في أن جميع هؤلاء القتلى أعظم مقاما وأكبر منصبًا من السردار ، ومع هذا لم نر دولة من هذه الدول التي اغتيل رؤساؤها تحركت أى حركة كانت ضد إيطاليا ، فضلا عن سلبها جزءًا من ممتلكاتها جزاء إجرام بعض رعاياها . نعم إن قتل ولى عهد النمسا وقرينته أعقبته الحرب الكبرى ، ولكن هذا لم يكن إلا سببًا ظاهرًا . أما السبب الحقيقي كما أثبتته الحلفاء

إثباتا جليا لا يحتمل أقل شك فهو رغبة المانيا وتلمسها أو هي الأسباب لوقوع الحرب . فجعلها ذلك تشدد مع حليفها النمسا حتى تشترط تلك الشروط القاسية التي فرضتها على صربيا ، وكانت النتيجة عدم قبولها ووقوع الحرب الكبرى .

وهنا اكتفيت بما أبداه سمو الامير في مسألة التحالف وسألته عن رأيه في سياسة حسن التفاهم فتفضل وقال :

« إن حسن التفاهم لا يكرهه أحد ، ونحن الضعفاء نرحب به أكثر من الاقوياء مثل انكلترا ، ولكن بشرط أن يكون خاليا من المطامع بريئا من الاغراض . فيكون النفع منه متبادلا مع سلامة العاقبة وحسن المغبة . غير اننا رأينا أن حسن التفاهم لا يسود بيننا وبين انكلترا إلا إذا سامنا لها بجميع ما تطلبه منا . أما إذا قابلنا مطامعها بأقل تمسك بحقوقنا فان هذا التفاهم الحسن ينقلب في لحظة إلى ضده . وأقرب مثال لذلك ، الوقت الذي كانت حكومتنا فيه على أحسن (حسن تفاهم) مع انكلترا في أيام الوزارة الزبورية الماضية ، فقد فعلت معها كما فعلت مع غيرها بل أكثر وانكى . فأخرجت المدرسين المصريين من السودان من دون سبب ما إلا لأنهم مصريون ، وأبطلت الدعاء للملك مصر في جوامع السودان وهي إهانة تمس إحساسنا أشد مساس واستهتار

بعواطفنا وكرامتنا .

والحقيقة التي لا ريب فيها أن مثلنا مع انكلترا مثل دائن ومدين . فاذا كان هذا المدين يريد أن يدفع جميع ما عليه لدائنه فيها ولا موجب لعقد اتفاقية معه إلا إذا أراد أن يدفع بعض ما عليه ويأخذ مخالصة عن الباقي . وهذا كل ما بيننا وبين انكلترا . فاذا كانت قد شعرت أخيرا بأنها أخذت منا شيئا فلترده ولا موجب لاتفاقية ، فان هذا الرد وحده كاف في الاتفاق وفي حسن التفاهم الحقيقيين . وإذا كانت لا تعترف بذلك بل تنكر علينا هذه الحقوق التي اغتصبها منا بدون رضانا وإقرارنا فيكون غرضها من إبرام الاتفاقية أخذ هذا الاقرار الذي أعيها أخذته منذ وطئت قدمها أرض مصر إلى الآن . وقد يكون غرضها مع كل هذا اكتساب شيء آخر برضانا علاوة على ما أخذته قهرا عنا . وفي الحالين تكون الاتفاقية ضارة بنا وبمصالحنا .

وعند هذا الحد اكتفيت بما حصلت عليه من الأمير العظيم فشكرت له لطفه وصراحته .

تعليق

جريدة السياسة على الحديث السابق

نشرته في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٧

قالت جريدة السياسية :

نشرت زميلتنا المقطم أمس الاول حديثا جرى لوكيها في الاسكندرية مع حضرة صاحب السمو الامير عمر طوسون ، وهو حديث يمكن تلخيصه في أن سموه يقرر قاعدة عامة هي : « انه ليس هناك من شك في فائدة التحالف بين دولتين إذا كان الفريقان المتحالفان متعادلين في القوة أو متقاربين على الأقل لأنهما حينئذ يخشى أحدهما بأس الآخر وبسبب هذه الخشية يحترم كل منهما ما تعهد به للآخر » .

وفي أن سموه يطبق هذه القاعدة العامة على فكرة التحالف بين مصر وانجلترا فيرى ان الاتفاقية التي يسعى اليها الطرفان « ضارة بنا وبمصلحتنا » إذ تكون في الواقع « عقد تنازل من مصر لانجلترا عن جزء من حقوقها والسماح بالسيطرة منها عليه والاعتراف بشرعية احتلالها للاراضى المصرية » . ويسمح لنا سمو

الأمير الجليل ان نناقش في هوادة تلك الآراء التي تقدم بها سموه في حديثه . ويسمح لنا سموه أن نظهر أول الامر دهشتنا التامة من تلك القاعدة العامة التي بدأ سموه حديثه بتقريرها .

ذلك أنها لو صحت لما كان هناك محل لوجود محالفات أو اتفاقات دولية إذ الواقع انه يستحيل أن تكون الدول كلها على قدم المساواة من حيث قوة الجيوش والاساطيل وعدد السكان ووسائل الانتاج الاقتصادي ، وذلك أن الواقع يدل على قيام المحالفات والاتفاقات بين مختلف الدول صغيرها وكبيرها ، وان هذه المحالفات تبقى محترمة سائدة علاقات الطرفين ما دامت الاحوال العامة عادية لم يطرأ عليها ما يغير جوهرها تغييرا .

ثم ليسمح لنا سمو الامير أن نذكر سموه بأن القول بأن فكرة الاتفاق مع الانجليز (ضارة بنا وبمصلحتنا) إنما لا يتفق مع ما تقول به الاممة المصرية قاطبة بلسان أحزابها وصحافتها وبلسان برلمانها وزعمائها . وهؤلاء جميعا قد اخطوا لانفسهم طريق حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الانجليز والوصول إلى عقد محالفة تدعم هذا التفاهم وتدعمه على قاعدة استقلال مصر وتحقيق مطالبها القومية . ولقد سعت مصر فعلا - وسعت اكثر من مرة - في سبيل هذا التفاهم وتلك المحالفة فحدث « الوفد المصرى » لجنة ملنر وفاوض « الوفد الرسمى »

وزارة الخارجية البريطانية في عهد لورد كيرزون ووزارة
مستر لويد جورج . وسعى ثروت باشا سعيه المعروف سنة
١٩٢٢ ، وفاوض المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الحكومة
المصرية مستر ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية سنة ١٩٢٤ .
وكانت الفكرة التي تدفع بهؤلاء جميعا وإذن بمصر كلها ، فكرة
الرغبة الخالصة في حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع
الانجليز والوصول إلى محالفة تضمن دوام العلاقات بين البلدين
وقيامها على قاعدة استقلال مصر والمحافظة على مصالح بريطانيا
الصحيحة في وادي النيل ، بل أن سمو الأمير كان أول النهضة
المصرية التي قامت في أثر الهدنة من الساعين إلى السفر إلى أوروبا
على رأس « وفد » يعمل لاستقلال مصر ولضمان المصالح
البريطانية .

وليسمح لنا سمو الأمير أخيرا أن نتقدم بملاحظة على تقرير
سموه الأخير ان محالفتنا انجلترا تكون بمثابة « عقد تنازل من
مصر لانجلترا عن جزء من حقوقها » ان التحالف الذي يسعى
اليه المصريون إنما هو التحالف الذي لا يضيع على مصر حقا—ا
ولا يمس لها استقلالها ويضمن في الوقت نفسه مصالح بريطانيا
مصونة غير متعارضة مع ذلك الاستقلال ، ثم أين هي الاتفاقات
التي تدوم وها هي أقربها إلينا معاهدة « فرساي » التي أخضعت

ألمانيا لاعتبارات قاسية ، هل هى الآن قاعدة العلاقات بين ألمانيا ودول الحلفاء حقا أم أنها خضعت بفعل الحوادث فيها ؟

على أن البرنامج الذى يتقدم به حضرة صاحب السمو الامير إنما هو برنامج « سلبى » يطلب إلى المصريين أن يتعدوا ساكتين لا يسمعون إلى تفاهم ولا إلى مخالفة تقوم على هذا التفاهم . والذى نعرفه هو أن البرامج السلبية لم تكن يوما خطة سياسية يقول بها السياسيون الذين يرغبون فى إخراج بلادهم من المآزق وحل ما ينتابها من أزمات .

فهل لصاحب السمو أن يتفضل بأكمال حديثه فيدلى بالخطة « الايجابية » التى يريد سموه أن يعارض المصريون بها ما أجمعوا عليه من خطة حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الانجليز ؟ وهل لسموه أن يدلنا على الوسائل الفعلية التى يصح أن يتذرع بها المصريون لحل مشكلاتهم غير وسيلة التفاهم ما داموا لم يصلوا بعد من قوة الجيوش والأساطيل إلى ما وصلت اليه الدولة البريطانية من عظمة وسلطان ؟

وهل نكون مغالين إذا قلنا إن فى إذاعة مثل الخطط « السلبية » والعمل على أن تساور النفوس نوعا من تثبيط الهمم والدعوة إلى التردد والهزيمة فى وقت تجمع البلاد كلها فيه على

التطلع إلى المستقبل بعين الرجاء من طريق التفاهم الحسن سعياً للوصول إلى محالفة دائمة يستكمل بها الاستقلال وتضمن مصالح الانجليز ؟

ثم هل لنا أن نتساءل عن معنى الادلاء بمثل تلك التصريحات في الوقت الذي يقصد فيه رئيس الحكومة المصرية الى لندن ويستأنف فيها سبر غور الأوساط السياسية الرسمية وغير الرسمية قصد التعرف على مدى الاستعداد من الجانب الانجليزى للتفاهم الصحيح حتى يحكم دولته إذا كانت الظروف مناسبة للبدء في المفاوضات أو غير مناسبة فيعود إلى البرلمان صاحب السلطان الأكبر يدلى له نتيجة جسده نبض الانجليز ويكون البرلمان هو الحكم الأعلى يأذن بالمفاوضة إذا أراد ولا يأذن إذا لم يرد .

على أن ثروت باشا كان قد ذهب إلى لندن في المهمة نفسها قبل هذه المرة . في شهر يوليو الماضى . فلماذا لم تدع هذه الآراء في ذلك الحين إذا كان القصد منها مجرد تنبيه الأذهان لوجه مصر ووجه مصالحها الصحيحة ؟

الحق إننا مهما قلنا حديث صاحب السمو الأمير عمر طوسون على أى وجه من الوجوه لا نستطيع أن نرده إلى حكمة سياسية

أو إلى خطة عملية تخرج مصر من مأزقها بل ان كثيرين قد يرون فيه إحراجا لا يفهمون الداعى اليه لى يخفف من وطأة هذا كله .

إن البرلمان قائم فى مصر وأنه بأحزابه وأئتلافه وبكثرتة التى تكاد تكون إجماعا قد أقر مبدأ حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم تفاهما يستكمل استقلال البلاد ويضمن مصالح الانجائز . ولا تزال الحياة النيابية سائدة فبرنامج هيئتها هو الذى ينفذ وخطتها هى التى تتبع وآراؤها هى التى يعنى بتحقيقها .

رد

على ما علقته به جريدة السياسة على حديثنا السابق
وقد أرسل إليها عن طريق باثماون دائرتنا
فنشرته في عددها الصادر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٧
قالت جريدة السياسة :

جاءنا الكتاب الآتي تنشره اليوم ونحتفظ بكلمة لنا في
صدده :

دائرة طوسون باشا

حضرة صاحب العزة رئيس تحرير السياسة الغراء

اطلع حضرة صاحب السمو الأمير على مقال حضرتكم الذي
علقتم به على حديث سموه مع مكاتب المقطم الأغر وقد أمرني
أن أحيطكم بأن الذي لفت نظر سموه بنوع خاص قولكم (بل
ان سمو الأمير كان أول النهضة المصرية التي كانت في أثر الهدنة
من الساعين إلى السفر لأوروبا على رأس وفد يعمل لاستقلال
مصر وامن المصالح البريطانية) .

أما الصحيح فهو أن الأمير كان أول الساعين لتشكيل وفد

يسافر إلى مؤتمر الصلح ويعمل لاستقلال مصر فقط وترك مسألة
رياسة الوفد وأعضائه لقرار الجمعية التي دعاها للحضور بسرايه
بشبرا في يوم الثلاثاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ . والذي ينكره سموه
من قولكم هذا هو ذكركم ان مهمة هذا الوفد أيضا كانت ضمان
المصالح البريطانية . ولذا فان سموه يكون لحضرتكم من
الشاكرين إذا ذكرتم لسموه تصریحا أو حديثا بهذا المعنى
أو أى إشارة اليه ولو من طرف خفى .

على أن مؤتمر فرساي كان مؤتمرا دوليا عاما وكان
الداعى لتوجه الامم المغلوبة على أمرها اليه بوفودها اعتقاد هذه
الامم في ذلك الحين ان سيطبق عليها مبادئ ولسون الأربعة
عشر ومنها مبدأ تقرير المصير كما هو معروف ، ومسألة ضمان
المصالح البريطانية إنما جاءت بعد ذلك وهى من توليدات السياسة
البريطانية التي استنبطتها واتخذتها وسيلة لها في الاستمرار
على سبب حقوق هذه البلاد ، فلا يعقل أن يكون لها ذكر
على لسان أى مصرى في فجر النهضة المصرية التي قامت في أثر
الهدنة فضلا عن أن يعترف بها أو يسعى لضمها .

وأما ما حواه مقالكم غير هذا فليس لسمو الأمير أدنى
اعتراض عليه لانه من قبيل اختلاف الآراء في موقف مصر
السياسى واعتقاد سموه الشخصى ان كل مصرى حر في إبداء

رأيه في هذا الموقف ما دام مخلصا ورائده مصلحة الوطن .

وسموه يرجو بعد إهدائه إليكم تحيته أن تتفضلوا بنشر
هذا في أقرب عدد يصدر من جريدتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

باشمعاون الدائرة

* * *

تعليق آخر

لجريدة السياسة على ردنا السابق

نشرته في عددها الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧

رأى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون
أن يحادث مندوب (المقطم) الاغر في الاسكندرية ، وأن
يكون الحديث خاصا بالمفاوضات المصرية الانجليزية وأن يتضمن
أن خير السياسات في نظر سمو الأمير هي السياسة السلبية
التي يرفض المصريون بمقتضاها كل دعوة الى الاتفاق وكل
مفاوضة في سبيل الاتفاق . فرأينا أن نلاحظ لمناسبة حديث
الأمير ان فكرة استكمال استقـلال مصر عن طريق المفاوضة

مع الانجليز هي فكرة مصر والمصريين جميعا تجلت أيام تأليف الوفد ومنذ تأليف الوفد إلى اليوم وأقرتها كتلة الأحزاب المؤتلفة يوم تفاهمت ودولة ثروت باشا على أن يذهب إلى لندن أولا وثانيا لسبر غور الدوائر السياسية الرسمية وغير الرسمية في العاصمة الانجليزية ثم يعود اليها بنتيجة أبحاثه واتصالاته . فان كانت نتيجة متفائلة تفاهم وإياها على بدء المفاوضات مع السلطات البريطانية وإن لم تكن متفائلة تفاهم وإياها كذلك على عدم البدء في المفاوضات . وأضفنا انه مهما يكن من أمر فان المفاوضات التي ترضى بها البلاد لن تخرج عن كونها قاصدة إلى تسوية المسألة المصرية تسوية يرضاها الطرفان فيستكمل بها استقلال مصر ويحافظ بها على المصالح البريطانية الصحيحة في وادي النيل . وذكرنا سمو الأمير خلال الادلاء بملاحظتنا ان سموه كان من الساعين إلى تأليف وفد في أواخر سنة ١٩١٨ سعيا منه في سبيل تحقيق هذا البرنامج نفسه .

وقد جاءنا من صاحب السمو الأمير الجليل بعد ذلك - عن طريق باشمعاون الدائرة كتاب نشرناه أمس الأول واحتفظنا بكلمة لنا في صدره .

وقد ورد في كتاب الأمير أو في كتاب « باشمعاون الدائرة » ان مسألة ضمان المصالح البريطانية إنما هي من توليدات السياسة

البريطانية التي استنبطتها واتخذتها وسيلة لها في الاستمرار على سلب حقوق هذه البلاد . فلا يعقل أن يكون لها ذكر على لسان أى مصرى فى فجر النهضة المصرية التى قامت فى أثر الهدنة فضلا عن أن يعترف بها أو يسعى لضمائها .

والكلمة التى احتفظنا بها فى صدد الكتاب الأسمى إنما ترجع إلى هذه الفقرة منه وإنما هى التى نريد أن نتقدم بها اليوم مستمحين سمو الأمير الجليل عذرا إذا نحن تقدمنا بها عن غير طريق باشمعاون الدائرة .

كانت الفكرة الأولى التى اتجهت إليها جماعة المصريين الذين أرادوا رفع صوت مصر لمناسبة قرب انتهاء الحرب الكبرى وعقد الهدنة مع تركيا ثم مع ألمانيا هى أن تفاوض مصر إنجلترا فى هذا الشأن . ومن أجل فكرة المفاوضة هذه ذهب المغفور له سعد زغلول باشا ورفيقاه إلى دار الحماية فى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩١٨ وقابلوا الممثل البريطانى وطلبوا اليه التصريح لهم بالسفر إلى إنجلترا كما كان الوزيران الكبيران رشدى باشا وعدلى باشا قد طلبا نفس هذا التصريح بالسفر إلى إنجلترا .

ولقد كتب المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الوفد إلى الممثل البريطانى بعد ذلك فى التاسع والعشرين من نوفمبر سنة

١٩١٨ كتابا جاء فيه :

أتشرف بأن أعرض لفخامتكم انه قد تألف وفد برئاسة
يقصد السفر إلى إنجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين
بشأن مستقبل مصر .

وأعاد الفقيه العظيم هذه العبارة نفسها في كتاب آخر بعث به
إلى الممثل البريطاني جاء فيه :

وأن سفرنا إلى إنجلترا لم يكن الغرض منه إلا مفاوضة
رجال السياسة ونواب الأمة وغيرهم ممن يديرون الرأي العام الذي
إليه ترجع الشؤون الحكومية .

والمفروض ان الذهاب إلى إنجلترا لا يمكن أن يكون
القصود منه غير السعي في سبيل التفاهم والاتفاق . والمفروض أن
الاتفاق مع دولة كبيرة خارجة من ساحة الوغى يكالها الفار
ويسكرها الانتصار إنما يكون على قاعدة ضمان مصالح هذه
الدولة بشرط ألا تعارض هذه المصالح ما تطمح فيه البلاد
الراغبة في الاتفاق من حرية واستقلال .

كذلك يعلم الناس ان حضرة صاحب السمو الأمير الجليل
عمر طوسون كان قد اعترم تأليف وفد وان سموه اكتفى بعد

ذلك (بالوفد المصرى) داعيـاً له بالتوفيق متبرعاً له بجزء من أمواله الخاصة ، أو ليس ذلك دليـلاً على أن سمو الأمير الجليل رضى سياسة الوفد وقبـل مبادئه وهى السياسة وهى المبادئ التى تقوم على تسوية المسألة المصرية عن طريق الاتفاق مع الانجليز اتفاقاً يضمن استقلال مصر ومصالح بريطانيا (التى لا تتنافى مع هذا الاستقلال) ؟

أو ليست هذه الصيغة فى التعبير هى التى عقد عليها الاصطلاح وهى التى يعبر الوفد وتعبر بها البلاد كلها منذ ألف الوفد إلى اليوم عن البرنامج القومى الخالص ؟

على أن نعيد هنا ما سبق أن ذكرناه فى ملاحظتنا التى أدلينا بها على حديث سمو الأمير . نعيد انه ليس لنا لاستكمال حقوقنا واستقلالنا إلا واحد من طريقين : الأخذ بالقوة ، والوصول عن طريق المفاوضة . أما الأخذ بالقوة فنقر بأنه أسلوب غير مستطاع . وأما المفاوضة فهى الطريق الوحيد الذى لا يقبل لنا بالالتجاء إلى غيره .

ومن قال (مفاوضة) قال بلا ريب : تنازل من الطرفين عن شىء من مطالبه الكاملة . إنما مهمة المفاوض المصرى هى ألا يمس التنازل من جانبه عن شىء من المطالب المصرية الكاملة

الاستقلال المصرى بحال . على أن هذا التنازل المحتوم فى المفاوضات
عن جزء من المطالب المصرية الكاملة ليس معناه بأى وجه
من الوجوه انه تنازل أبدى . وهذا هو الشأن فى كل الاتفاقات
التي تتم بين طرفين يكون أحدهما قويا وثانيهما غير متعادل وإياه
فى القوة . فكل دولة تغلب على أمرها تنتظر دائما أن تسنح
لها الفرص التي تساعد على أن تستكمل سيادتها مع الزمن .
والتاريخ مفعم بالحوادث التي تؤيد هذا الذى نتقدم به
من تقرير .

وقد يكون مفيدا أن نذكر لهذه المناسبة موقف رجل
الدولة الشهير (كافور) وقد أغضبه صلح (فيلا فرانكا) بين
فرنسا والنمسا فى سنة ١٨٥٩ فاستقال بسببه وهو يلعب المعاهدة
وما احتوته لانها جعلت النمسا تتنازل عن (لومبارديا) ولم
تجعلها تتنازل كذلك عن البندقية .

فقد حدث ان عاد (كافور) إلى الحكم فى العشرين من
يناير لسنة ١٨٦٠ فكان أول ما بدا منه أن كتب إلى الأمير
نابليون يرجو منه أن يظل عند عطفه السابق على المطامح الإيطالية .
فجاء ضمن كتابه ذكر لصلح (فيلا فرانكا) لكن جاء على
نحو الاغتياب بما تطورت اليه المعاهدة (تطورا بديعا إذا كانت
الحملة الدبلوماسية التي تتبعها أكثر نفرا للأمبراطور وأجدى

نفعا لاطاليا من الحملة العسكرية التي سبقتها) .

لذلك يصح ان نذكر معاهدة فرساي التي يصح اعتبارها
أحدث فصل من فصول التاريخ السياسى وها نحن نحضر كل يوم
تمزيقا لجزء من أجزائها على الرغم من أن فرنسا لا تزال أقوى
من ألمانيا فى عديد من النواحي . فهل يؤست ألمانيا يوم عرضت
عليها لامضائها وهل رفضت معترزة بحقوقها كاملة مقسمة انها لن
تمضى بيدها (صك العبودية) الذى يشير اليه سمو الأمير
طوسون ؟ أو هى إذا كانت تظل محتلة الآن بجيوش فرنسا
وجيوش الحلفاء وكانت فرنسا هى التى تشرف الآن على شؤونها
جميعا ؟

وهل قال أحد ان ألمانيا بتصرفها ذلك التصرف ازاء (معاهدة
فرساي) قد تنازلت عن حقوقها ووقعت (صك عبوديتها) ؟

ولمناسبة ألمانيا ومعاهدة فرساي وما سبقها من حرب نريد
أن نقدم لسمو الأمير الجليل بأنه كان حاسما فى الميل إلى القول
بمسئولية ألمانيا فى حين أن أمر المسؤولية لا يزال محل أخذ
ورد . بل ان وزير الخارجية البلجيكية قال أخيرا باجراء تحقيق .
فقبل بذلك افتراض المانيا لا تكون هى المسؤولة او لا تكون
هى المسؤولة الوحيدة عن إعلان الحرب . ومصر تود أن

تحظى بعلاقات الود مع الدول جميعا فليس من المصلحة في شيء ان يقوم أمير من أمرائها يرجح كفة المسؤولية في ناحية دون اخرى .

وبعد فانا نرجو أن نكون قد وفقنا إلى إيضاح ما كان غامضا في نظر سمو الأمير الجليل من ان ضمان المصالح البريطانية في مصر ضمانا (لا يتنافى مع الاستقلال) إنما هو برنامج مصرى قال به (الوفد المصرى) وقال به زعماء المصريين منذ (فجر النهضة) وقبل فجر النهضة ايضا .

* * *

خطاب

أرسلناه إلى حضرة صاحب السعادة أحمد شفيق باشا

بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٨

بشأن مفاوضات مصر مع بريطانيا

حضرة صاحب السعادة أحمد شفيق باشا

نشكركم على إهدائكم إلينا جزء الحوليات الجديد . وقد طلبتم إلينا ان ننظر فيما كتبتموه عن المغفور له سعد زغلول

باشا ونكتب لكم برأينا . وإجابة لهذه الدعوة نقول في مأخذكم عليه بالصفحة ٥١٥ ان تأخر سعد باشا عن المسارعة إلى المفاوضات في وزارة العمال لم يأت منه فائدة ولا ضرر وإنما نفتقد ذلك للسببين الآتيين :

الأول — ان السياسة الانجليزية الخارجية لا تتغير مهما يكن لون الحزب المتولى الحكم في بلاد الانجليز ولا يؤثر في هذه النظرية ما نراه وما نسمعه من رجال سياستها وهم خارج الحكم فاهم في هذه الحالة يقولون بأنسنتهم ما ليس في قلوبهم . فاذا تولوا الحكومة كانوا على طراز واحد في السياسة الخارجية .

والثاني — ان حزب العمال ربما كان اكثر الاحزاب تشبها بالاستعمار في نظرنا بحكم مصلحته الخاصة لأن مصالح العمال لا تروج إلا بكثرة المنافذ والسيطرة على الأسواق الخارجية لتصريف ما ينتج من أعمالهم ونفاد سلعهم — فالمستعمرات هي الأسواق المضمونة لهذه السلع . وضياعها من أيديهم يترتب عليه بلا شك سوء حالهم وكساد بضائعهم وينتج من هذا ان بقاء مصر تحت سيطرة الانكليز فيه اكبر نفع لحزب العمال .

وأما رأيكم عنه فيما فعله عقب الانذار الانكليزي بسبب

مقتل السردار ودوتتموه بالصفحة ٥١٦ من كتابكم ، فرأينا فيه
أنه كان الأصوب لسعد باشا ألا يقبل أى طلب من طلبات
الانكليز ولا يستقيـل إلا إذا طرد طردا ، لأن تركه لمنصبه
في هذه الحالة يكون مثله فيه مثل الجندي الذي يكون في خط
الدفاع أمام العدو ويفر من تلقاء نفسه قبل المصادمة ودون أن
يقهره العدو ويضطره إلى الهزيمة أو التسليم بقوة لا قبل
له بها .

واقبلوا مزيد سلامنا



فهرس

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٢٧ - ٤	فكرة تأليف وفد للسفر إلى الخارج والمطالبة بحقوق البلاد :-
١٠ - ٤	ما صدر عنا في هذا الصدد
١٩ - ١٠	ما قاله المرحوم أحمد شفيق باشا عن تأليف الوفد
٢٠ - ١٩	تعليق على ما قاله أحمد شفيق باشا
٢٧ - ٢١	ما جاء في مذكرات المرحوم سعد باشا عن تأليف الوفد
٢٧	تعليق على ما جاء به هذه المذكرات
١٠٤ - ٢٨	حول القضية السياسية المصرية :-
٢٩ - ٢٨	بلاغ صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء بصدد المطالبة بحقوق مصر
٣٠ - ٢٩	رد على بلاغ اللورد ألبي الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ الخ
٣١	بلاغ صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء على اثر نشر مذكرة قواعد الاتفاق : (مشروع ملز) .
٣٤ - ٣٢	حديث مع فضيلة الاستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان حول مشروع ملز الخ

الصفحة	الموضوع
٣٦ - ٣٥	احتجاج على تصريح المستر تشرشل الوزير البريطاني في خطابه الذى ألقاه في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢١
٣٧	رد حضرات أصحاب السمو الأمراء على تصريحات الأمير إبراهيم حلمى
٤٠ - ٣٨	اقتراح بشأن اختلاف الآراء في موضوع المفاوضة مع بريطانيا
٤٥ - ٤١	حديث مع مكاتب جريدة المقطم الاسكندري بصدد الاقتراح السابق
٤٧ - ٤٦	نداء الى أبناء الاسكندرية بالاقلاع عن مقاومة المخالفين لهم في الرأى من مواطنيهم
٤٨ - ٤٧	نداء آخر الى أبناء الاسكندرية ندعوهم فيه الى الهدوء والسكينة
٥١ - ٤٨	التماس مرفوع منا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء إلى حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد الأول
٥٣ - ٥٢	خطاب أرسلناه الى حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس لجنة الدستور العمومية بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٢
٥٦ - ٥٣	حديث مع مكاتب المقطم الاسكندري حول تمثيل مصر في مؤتمر الشرق
٥٧	صورة برقية ابرقنا بها الى سكرتارية الوفد المصرى والحزب الوطنى بمصر اغتباطا باتحاد هيئتي الوفد المصرى والحزب الوطنى في مؤتمر لوزان
٥٨	رد الوفد المصرى على البرقية السابقة

الصفحة	الموضوع
٥٨ - ٥٩	رد الحزب الوطنى على البرقية السابقة
٥٩ - ٦٢	بلاغ صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء بوجوب الوفاق وبند الشقاق بين الأحزاب المصرية
٦٢ - ٦٥	حديث مع مكاتب جريدة الاهرام الاسكندري حول تأليف الوزارة من غير نواب
٦٦ - ٧١	حديث مع مكاتب الاهرام الاسكندري حول حالة البلاد السياسية والتوفيق بين الاحزاب وعقد مؤتمر وطني عام
٧١ - ٧٣	جواب على نداء الداعين الى عقد مؤتمر عام لانقاذ البلاد من مخمتها السياسية
٧٤ - ٧٥	نداء الى أبناء وطننا الاعزاء وبيان ما اسفر عنه سعينا لاصلاح ذات البين بين الاحزاب المصرية
٧٦ - ٧٩	حديث مع مكاتب الاهرام الاسكندري حول مشروع قانون الانتخاب
٧٩ - ٨٠	التماس مرفوع منا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء الى حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول بطلب اعادة النظام النيابي طبقا لنص الدستور
٨٠ - ٨٦	حديث مع مكاتب المقطم الاسكندري حول القضية السياسية المصرية والمخالفة مع انكسار وسياسة حسن النفاق
٨٧ - ٩٢	تعليق لجريدة السياسة على الحديث السابق
٩٣ - ٩٥	رد على ما علقته به جريدة السياسة على حديثنا السابق
٩٥ - ١٠٢	تعليق آخر لجريدة السياسة على ردنا هذا
١٠٢ - ١٠٤	خطاب أرسلناه الى حضرة صاحب السعادة احمد شفيق باشا بشأن مفاوضات مصر مع بريطانيا

طوسون ، عمر (الامير)
مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة ال

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01055907

